

جديدة للعدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية

الاعداد الاخرى في هذه المجموعة

بقلم: كيت بدفورد وجانيت ار جاكوبسن
الناشر: معهد بارنارد للدراسات النسائية



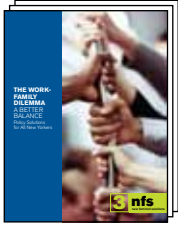
العدد الاول
الرد على العنف واعادة التفكير
في الامن: البدائل السياسية من
اجل بناء امن انساني

في السنوات الاخيرة قام معهد بارنارد للدراسات النسائية بجهد منظم لربط النضال النسوي بالنضال من اجل العدالة العرقية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية. وقد اقمنا علاقات ثمينة للتعاون المشترك مع شبكات واسعة النطاق من الباحثين والناشطين والفنانين الذين ساهموا في النضال الطويل لجعل عالمنا أكثر عدلاً.



العدد الثاني
النساء والعمل والحقل
الاكاديمي: استراتيجيات للرد
على التمييز الجندي في «عهد
ما بعد الحقوق المدنية»

ان هذا التقرير هو نتاج محاضرة لفيرجينيا سي جيلدرسليف بالاضافة الى الحلقة الدراسية التي اقيمت في كلية بارنارد والتي افتتحت بكلمتين لكل من جوزفين هو ونعمي كلاين. وقد قدم جميع المشاركين والمشاركات في هذه الندوة، من ناشطين وفنانين وباحثين مختصين في قضايا العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية وقضايا بناء روابط بين هذين العالمين، اسهامات هامة في تعزيز فهمنا لموضوع العدالة العالمية. وهدف هذه الندوة هو التعبير عن الصلات بين النضال من اجل العدالة الاقتصادية وبين العدالة الجنسية، وكذلك تطوير رؤى جديدة عن كيفية تعاون الافراد والحركات في سعيهم لخلق العدالة. ويضم هذا التقرير فحوى الابحاث الفكرية التي طورها المشاركون والمشاركات في هذه الندوة (وهي متوفرة على الموقع التالي: www.barnard.edu/bcrw/justice-index.htm) بالاضافة الحوارات التي جرت اثناءها. ونحن نتقدم لهم جميعاً بالشكر الجزيل لهذا القدر من العطاء والمثابرة والعمق:



العدد الثالث:
مأزق العمل-الاسرة:
من اجل توازن افضل

كامالا كمبادو	رديقا بالاكريشنان
نعمي كلاين	كيت بدفورد
غابرييل لورو	سوزان بيرغرون
ارين ليون	اليزابيث بيرشتاين
نجوكي نجوروكي نهيبو	جون بيني
راسيل سالازار باريناس	ان كامت
بروك غرونديست سكوف	دافينا كوبر
ستيفاني سيغيناوا	ليزا دوغان
سفاتشي شاه	ماري ماغريت فونو
أنا ماري سميث	جيزلا فوسادو
نفرتي تادير	كلوديا هينوجوسا
ارا ولسون	جوزفين هو
	جانيت جاكوبسن

للحصول على اي تقرير من مجموعة حلول نسوية
جديدة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني:
www.barnard.edu/bcrw، او الاتصال على الرقم
التالي للحصول على نسخة مطبوعة مجانية:

ويرجع الفضل في نشر هذا التقرير الى منحة سخية قدمتها مؤسسة فورد. كما ان هذه المحاضرات والحلقات الدراسية رأت النور بفضل المساندة الرائعة لكل من مؤسسة اوفربروك ومؤسسة فورد.

212-854-2067



العدالة الجنسية والعدالة الاقتصادية

كانت تركز على استغلال البشر بشكل رئيسي - صارت مرادفة للجنسانية. ومن ناحية اخرى، وكما قالت احدى الباحثات «لا تتمتع العدالة الجنسية والعدالة الاقتصادية بالدرجة نفسها من الشرعية في الحوار. فالكثير من النقاشات حول الجنسانية تصبح محرمة واجرامية» (هو). ففي بعض انحاء افريقيا، مثلاً، فان «فكرة العدالة الاقتصادية مقبولة الى درجة كبيرة»، حيث يحبذها رؤساء الكنائس والمنظمات غير الحكومية وحملات التوعية المحلية والوطنية والعالمية، بينما «لا تحظى العدالة الجنسية بالقدر نفسه من الاحترام او المساندة» (نجهيو). وفي الوقت نفسه، ففي بعض الميادين وخصوصاً الوسط الاكاديمي الاميركي، يعتبر الحديث عن حقوق المثليين والسحاقيات اسهل من الحديث عن مشاكل الفقر والتفاوت الطبقي (سميث). كما ان الفصل بين العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية يتم ترسيمه وتعميقه بطرق عديدة، مثلاً كالفصل بين سياسات الاقلية والاعلوية، بين السياسة الاجتماعية والسياسة الثقافية، بين الاعتراف بطرف ما واعادة توزيع الثروات (بناء على هذه الاعتراف)، وبين الحاجة والرغبة (دوغان وليون وشاه وولسون). والاسوأ هو فهم هذا الفصل على انه فصل بين سياسات حقيقية - مثل الحرب او الاقتصاد - وبين اهتمامات عابثة وغير حقيقية لنبذة ثرية ومثلية غربية (بيني).

ان الاستمرار بهذا الفصل صار اكثر صعوبة، اذ بدأت ملاحظة العلاقات المتداخلة بين العدايتين الاقتصادية والجنسية على الاقل في بعض الاماكن. فالناشطات في المجال النسوي جادلن طويلاً ان العلاقات الحميمة تتأثر الى حد كبير بالموارد التي يحصل عليها الفرد (هينوجوسا). كما اكدن مراراً على انه لا يمكن مناقشة الحقوق التكاثرية والاستقلال الجنسي بمعزل عن العدالة الاقتصادية. فعلى المستوى ما بين الشخصي (interpersonal)، نحن نعرف ان النساء اللواتي في وضع اقتصادي ادنى من الرجل غير قادرات على التفاوض على ممارسة الجنس الامن (سيغيناو وغروندفيست سكوف). ونحن نعرف ايضاً ان اختيار الفرد للروابط الحميمة قد تكون له عواقب اقتصادية وخيمة. ففي الولايات المتحدة، من الطرق الرئيسية للحصول على التأمين الطبي هو اضافة الفرد الى نظام تأمين شريكه، وهذا يعني ان العلاقات الجنسية هي مدخل ايضاً للحصول على الرعاية الطبية. وفي الوقت نفسه، وجدت دراسة على شريحة من اكثر من اربعة الآف شخص في المجتمع الاوروبي انه بينما يزداد دخل الرجل بنسبة حوالي ١٪ بعد الطلاق، يتناقص دخل المرأة بنسبة ١٧٪، مما يجعل موضوع الطلاق قضية اساسية فيما يتعلق بالعدالة الاقتصادية عند الناشطات النسويات (جانسن واخرون، ٢٠٠٧).

ان النضال من اجل تحقيق العدالة العالمية (global) هو جوهر هذا التقرير الذي يعتمد على مناقشات دارت في كلية بارنارد في خريف عام ٢٠٠٧ (١). وينقسم هذا النضال الى نوعين: اولاً، الجهود المتعددة الجوانب التي تبذل لتأمين عدالة اقتصادية اكبر في مجتمعاتنا وحياتنا، وثانياً، النضال الصعب من اجل تحقيق العدالة الجنسية في حياتنا ومجتمعاتنا. وي طرح هذا التقرير، على الاخص، الاسئلة التالية: كيف نرى الصلة بين عالمي العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية واللذين يناقشان على العموم وكأنهما لا يمتان بصلة ببعضهما البعض؟ ثم كيف نفهم التغيرات الاخيرة في الاقتصاد السياسي، سواء المحلي او العالمي، فيما يتعلق بالجنسانية؟ وما هي الافاق التي تفتحها الصيغ المعاصرة للرأسمالية العالمية، اذا وجدت، فيما يخص سياسات جنسية بديلة؟ وعلى العكس من ذلك، ما هي الاعراف والانظمة الجنسية الجديدة التي تتولد في النظام الليبرالي الجديد؟ وماذا نستطيع ان نتعلم من الاشخاص الذين يعملون في نقاط تقاطع الصيغ المختلفة للنضال من اجل العدالة؟ والاهم من ذلك، كيف نستطيع ان نسهل عملهم؟

عوائق واطر مهيمنة

للرد عن هذه الاسئلة، يجب علينا أولاً التخلي عن التفكير في تلك القضيتين والحركات المرتبطة بهما على انها امور منفصلة عن بعضها البعض. ان الحركات المعاصرة المناصرة لعدالة اقتصادية عالمية لا تعتبر قضايا الجنسانية (sexuality) متصلة بعملها، بينما نادراً ما تطرح حملات التوعية بالحقوق الجنسية قضايا اقتصادية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من ان النضال النسوي فيما يتعلق بالحقوق التكاثرية والسلامة البدنية قدم نماذج محورية لحركات اخرى عاملة على نطاق عالمي، فان هذا النضال غالباً ما ينظر اليه على انه هامشي ومن دون جدوى من قبل المهتمين بمعارضة لاعدالة الاقتصاد العالمي. وكذلك، لم يكن من السهل على بعض الناشطين في مجال الحقوق التكاثرية ان يطرحوا قضايا تتصل بالعدالة الاقتصادية (بالاكريشانان) و/او بالجنسانية السحاكية (هينوجوسا). وعلى الصعيد الاكاديمي، تدور المناقشات عن الفقر والتكيف الهيكلي والسياسات الليبرالية الجديدة، الى حد كبير، بمعزل عن الابحاث حول الحقوق الجنسية وظهور الهوية «المثلية العالمية» والسياحة الجنسية والاتجار بالبشر والعمل بالجنس. هذه الفجوة لاتزال موجودة مع ان بعض القضايا مثل الاتجار بالبشر - والتي

(١) ان الاشارة الى المشاركين والمشاركات بين الاقواس تشير الى الابحاث التي يمكن الحصول

عليها على موقع www.barnard.edu/bcrw/justice/index.htm

مصطلحات هامة للليبرالية الجديدة

نحن نفهم الليبرالية الجديدة على انها نقلة اقتصادية وسياسية وثقافية ادت الى ظهور رد نشاطي عالمي. وكمجموعة من السياسات الاقتصادية الكبرى، فان الليبرالية الجديدة تولي الاولوية لنموذج السوق الحر فيما يتعلق بالنمو. ويعتمد هذا النموذج على الغاء التنظيم والتجارة الحرة والخصخصة وتقليص الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الدولة. ويمكن تتبع هذه السياسات الى منتصف السبعينات من القرن الماضي. وادت هذه السياسات الى تعميق الصراع من اجل البقاء على قيد الحياة على الصعيد اليومي بالنسبة الى الفقراء والى زيادة عدم الامان لمعظم سكان الارض.

فعلى سبيل المثال، انتجت الليبرالية الجديدة تغييرات اقتصادية واسعة ادت بدورها الى مفاخرة الاخطار المحفوفة بالعمل بما في ذلك: تقليص الاعمال الصناعية المنتظمة في نقابات، نمو العمل في قطاع الخدمات، ظهور اقتصاد جديد قائم على سوق عمل مرن ووسائل انتاج «بالكاد على الوقت» التي من خلالها يحاول البرنيس الاستجابة بشكل فوري الى ضغوط السوق وزيادة التعاقد الثانوي والتوظيف الذاتي (فوج واويز ٢٠٠٦، ص ٧). وادت هذه التغييرات الى زيادة اعداد الناس العاملين في اعمال غير آمنة، وعلى اساس عقود مؤقتة وساعات عمل غير منتظمة.

ولذلك صارت قضية العمل المحفوف بالمخاطر في الوقت الحاضر من القضايا الاساسية في اجندة العديد من نقابات العمال الدولية (فوسكو ٢٠٠٦). ومع ذلك، نحن نؤكد ان الليبرالية الجديدة والمخاطر التي تستتبعها لا تقتصر على الاقتصاد وعلى التغييرات المتعلقة بالوظائف فقط، وذلك لان تطبيق الليبرالية الجديدة يعتمد على استراتيجيات سياسية متعددة. بالنسبة الى الذين يتتبعون تجربة الليبرالية الجديدة الى الجنرال التشيلي بينوشيه، فان نموذج اقتصاد السوق الحر هو مرتبط مع الدكتاتورية العسكرية والقمع السياسي (كلاين، ٢٠٠٧). وعلاوة على ذلك، خلال الثمانينات من القرن العشرين، نصحت مؤسسات التنمية المتعددة الجوانب الدولة المديونة باتباع سياسات الاقتصاد الحر، من خلال استعمال نطاق واسع من الشروط المصممة لفرض سياسات اقتصادية معينة. ففي العام ١٩٨٩، كان هناك ٥٦ شرط مصاحبة لقروض التكييف الهيكلي، والبعض من هذه القروض تضمنت مئة شرط (فان ديجك، ١٩٩٨، ص ١١٢). ولذلك، فان الليبرالية الجديدة في اغلب دول الجنوب صارت مرتبطة بانكماش في سيادة الدولة وبالمحاولات لعزل السياسة الاقتصادية عن المشاركة او النقاش الشعبي. ولهذه الاسباب، صار للمصطلح مغزى نشاطي والقدرة على التعبئة لمناهضته. كما قامت حركات اجتماعية كثيرة باستعماله.

ومن ميزات الليبرالية الجديدة الاخرى هي جعل الافراد مسؤولين عن تدبير حياتهم وعن السيطرة على سلوكهم من اجل ان تتوافقا (حياتهم وسلوكهم) مع متطلبات السوق. وفي هذا الخصوص، صارت المساواة والتركيز على المسؤولية الفردية من الاستراتيجيات السياسية الرئيسية المرتبطة بالمصطلح (روز، ١٩٩٩).

وطرحت التحركات الحديثة لجعل نموذج السوق الحر اكثر ادامة وشمولية - وهي تغييرات نتجت عن الاحتجاجات العالمية والازمات - اسئلة جديدة عن الاشكال السياسية التي تتخذها الليبرالية الجديدة. ومع ازدياد الطلب على المنظمات غير الحكومية من اجل المساعدة في الادارة الاجتماعية للرأسمالية وفي المحاولات الواسعة النطاق من اجل ضمان ادامة النمو من خلال برامج محاربة الفقر، هل يعني ذلك ان الليبرالية الجديدة دخلت مرحلة معدلة وذلك عن طريق استعمال اساليب سياسية متعلقة بتجليات مختلفة، وحتى حميدة، للقوة؟ او هل صار نموذج السوق الحر الربع النفسي الموجه نحو تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات والربح الكبير؟ ان هذه الاسئلة غير المحلّة حول الليبرالية الجديدة - وهو ما تطلق عليه نعومي كلاين اسم المغير الاكمل للشكل - تحدد الحوارات الاكاديمية حول الوضع الراهن للنظام العالمي، كما انها تساعد على تعريف شروط العمل النشاطي مع الحكومات والدائنين المتعددي الاطراف.

وهذه العلاقات المتداخلة واضحة ايضاً على المستوى الاقتصادي العام. فعلى سبيل المثال، تعرضت خدمات الصحة التكاثرية للتقويض بسبب وقف التمويل في انحاء عديدة من العالم، كما تراجع التقدم في مؤشرات الصحة في بعض المناطق الاخرى: فمثلاً، ارتفعت معدلات الوفيات للامهات بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ في العديد من البلدان، سواء من الدول الاكثر فقراً (نيكاراجوا وتنزانيا وزمبابوي وموريتانيا)، الى الدول ذات الدخل المتوسط (بنما وروسيا)، وحتى بعض الدول الغنية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) (البنك الدولي، ٢٠٠٦). كما ادت اجراءات التعديل الهيكلي الى تقويض البنى الصحية التحتية في الكثير من الدول، مما ادى الى تقليل قدرتها على التعامل مع الازمة المتفاقمة لمرض الايدز وفيروس المناعة المكتسبة (اج اي في) (غرونديست سكوف). وعلى صعيد مماثل، ازداد تركيز الناشطين حول الايدز/اج اي في والذين طرحوا امور العدالة الجنسية المرتبطة بانتقال المرض، بشكل كبير على الحاجة الى اصلاحات في الرعاية الصحية العالمية والى تعديلات في سياسة التجارة العالمية لتوفير العقارات المنقذة للحياة (انظر ص ١٢). وتشكل هذه الامثلة لحظات حاسمة حيث تتقاطع فيها النقاشات العالمية حول الاقتصاد مع النقاشات حول الجنسانية. ومن خلال هذه اللحظات، تتعلم الحركات الاجتماعية دروساً مفيدة عن كيفية النضال من اجل العدالة بطريقة شاملة.

وكما اشار المشاركون والمشاركات (مثل بيرغرون وهينوجوسا وشاه وولسن)، فمن العقبات في وجه تقارب الحركات المختلفة هي الطريقة التي طرح فيها مسألة العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية حالياً. اذ ان اسلوب طرح اي قضية يلعب دوراً حيوياً في تحفيز المشاركة وكسب الدعم. كما ان اسلوب تقديم الحركات يؤثر على قدرتها على ايجاد روابط مشتركة مع حركات اخرى. ولذلك عبر المشاركون والمشاركات عن قلقهم من ان الطرح الحالي للعدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية يمنع التواصل بين الحركات المختلفة. كما قدموا اساليب بديلة لطرح العدالة الاقتصادية والجنسية تسهل عملية التواصل.

العدالة الاقتصادية

ما هو المقصود بعبارة العدالة الاقتصادية؟ يعتبر هذا السؤال هاماً للغاية لان الاجابة عليه تختلف. فبالنسبة لمن ينادون بالسوق الحر وبحرية الفكر والعمل، تمثل العدالة الاقتصادية المساواة القائمة على الحقوق الاساسية مثل حق الملكية الخاصة ودور محدود للدولة و الانفتاح على التجارة العالمية وتركيز متزايد على مسؤوليات الافراد - بكلمة اخرى تمثل العدالة الاقتصادية في هذا المنظر السياسات الليبرالية الجديدة التي ينتقدها الناشطون والناشطات لخلقها تمايز اقتصادي واسع النطاق بدلاً من خلق عدالة حقيقية.

للعدالة الاجتماعية، علينا ان نسال، مرة اخرى، ما هو الهدف من الاقتصاد؟ وكيف يساعد الاقتصاد الناس على خلق حياة كريمة، حياة لا توفر المتعة فقط ولكنها تنظم العمل بحيث يصبح ممتعاً؛ وهذه الاسئلة ليست محاوراً هاماً للنقاش والمناظرات فحسب وانما هي نقاط تشجع التفكير على ترابط الاقتصاد بالعدالة الجنسية.

العدالة الجنسية

كما هو الحال مع الرؤى المختلفة للعدالة الاقتصادية الموجهة اعلاه، هناك رؤى متعددة للسياسات والعدالة الجنسية في عالمنا حالياً. وحددت ليزا دوغان رؤيتين مهمتين: اولاً، سياسة جنسية محافظة تقوم بتنظيم العلاقات الجنسية، وتشمل هذه السياسة مجموعة من قواعد يروج لها تحت شعار «قيم الاسرة». وتتضمن هذه القواعد قيوداً على تمويل ابحاث حول الصحة التكاثرية، وسياسات الفوبيا من المثليين التي ترسخ مؤسسة الزواج بين الرجل والمرأة فقط وتجعل الزواج من نفس الجنس جريمة، وتقلص التثقيف الجنسي، وقيوداً على جهود الوقاية من مرض الايدز؛ وثانياً، سياسة ليبرالية نحو العدالة الجنسية تركز على «حقوق المرأة» و«حقوق المثليين». وتمثل هذا التوجه حملات المطالبة بحقوق المثليين في الزواج والحركات التي تناادي بالحرية الجنسية على اساس مبدأ الحريات. وبالإضافة الى الحقوق السياسية الاساسية، تدعو حركة المساواة احياناً الى التحرر الاقتصادي، مثل موضوع «سياحة المثليين» او الحق في ممارسة الجنس التجاري والحصول عليه. وكما اشارت دوغان ان هذه النماذج المعتمدة على فكرة الحقوق تميل الى التركيز على الحرية الجنسية بمعزل عن القضايا الاخرى، مثل العدالة الاقتصادية والسياسات العرقية والقومية. وقد تؤدي هذه النظرة الى وضع الحقوق الجنسية في خدمة العنصرية والامبريالية المعاصرة. فموضوع «سياحة المثليين» والذي يطرح كحق من «حقوق المثليين» علي الصعيد العالمي، على سبيل المثال، غالباً ما ينتهي الى نضال يتعلق بحقوق و رغبات المثليين والسحاقيات ذوي البشرة البيضاء من الدول الصناعية والذين يرغبون في السفر الى مناطق في العالم مثل الكاريبي، وهو مكان تابع اقتصادياً لدول الشمال بشكل مطلق(٢).

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين السياسات الجنسية المعنية بامور تنظيم الجنس وبين السياسات المعنية بالمساواة، فان النموذجين يتماشيان تماماً مع الليبرالية الجديدة، ولذا يتم تحليلهما احياناً على انهما وجهان لعملة واحدة. وكما تشرح جوزفين هو، فان المعركة بين التنظيم والمساواة تتحكم في الواجه المختلفة للاقتصاد الرأسمالي الذي يفك العلاقات الاجتماعية التقليدية من جهة ولكنه يعتمد على علاقات اجتماعية منظمة الى درجة كبيرة من اجل ديمومته. وهذا يعني انه بينما تكسر الرأسمالية الرقابة على الامور الجنسية احياناً، فان

(٢) راجع بوار (٢٠٠١)، الكسندر (٢٠٠٥)، وكبادو (٢٠٠٥).

ان حصر العدالة الاقتصادية في نطاق السوق الحر فقط قد تعرض للهجوم من قبل الحركات التي تربط بين امور العدالة والمساواة وبين تحقيق الرفاهية لكل المواطنين. وقد عملت بعض هذه الحركات من خلال اطر الاقتصاد الرأسمالي لتطوير اشكالاتاً من الرأسمالية التي تعنى بالانسان اكثر من السياسات الليبرالية الجديدة. واشهر هذه المقاربات تم تطويرها من قبل الاقتصادية امارتيا سين والتي تمت مأسستها في مشاريع للامم المتحدة، مثل «تقرير الامم المتحدة للتنمية الانسانية»، وهذه المقاربة تربط رخاء الانسان بمفهوم الامكانيات (سين، ١٩٩٩). وكما تؤكد الامم المتحدة، فان «التنمية هي ... توسيع اختيارات الناس لعيش الحياة التي يرغبون بها. ولذا فان التنمية اكثر شمولاً من فكرة النمو الاقتصادي والتي تمثل وسيلة واحدة فقط - مع كونها وسيلة مهمة جداً - لتوسيع اختيارات البشر. ومن المبادئ الرئيسة لتوسيع الاختيارات هي بناء القدرات البشرية، وتوسيع نطاق الامور التي يستطيع البشر القيام بها في حياتهم. واهم هذه القدرات للتنمية الانسانية هي القدرة على عيش حياة طويلة وسليمة وعلى اكتساب المعرفة وعلى الحصول على الموارد التي تؤمن مستوى معيشي مقبول وعلى المشاركة في حياة المجتمع» (البرنامج التنموي للامم المتحدة، ٢٠٠٥).

ويجادل مناصري فكرة تنمية القدرات البشرية ان الدولة يمكنها ان تلعب دور الوسيط لمعالجة القضايا المتعلقة بالرفاهية والتي يفشل السوق الحر في توفيرها - بما في ذلك تطوير سياسات تحمي شبكة الامن الاجتماعي وتخفف من تقلبات اقتصاديات السوق الرأسمالي غير الخاضع للتنظيم. وقد تتضمن هذه السياسات: ضبط حركة رأس المال، توفير الدولة للرعاية الصحية ورعاية الاطفال والتعليم، استخدام احكام ضريبية عادلة للحد من التفاوت في الدخل، توفير الضمان الاجتماعي بعد سن التقاعد وفي حالات الاعاقة، واتباع سياسات اقتصادية تساعد على تأمين فرص العمل بشكل عادل. ومن هذا المنظور، لا يكون دور الدولة محصوراً في توفير السلع والخدمات فحسب، وبل في الحد من تأثير رأس المال الحر ايضاً. وبما ان السياسات الليبرالية الجديدة تروج لفكرة رأس المال غير المنضبط وتشكل تهديداً حقيقياً لتوفير الموارد الاجتماعية الضرورية لتفعيل الامكانيات البشرية، فغالبا الجدال السياسي الحالي يركز على سبل حماية دور الدولة واحيائه وتنشيطه.

ان هذه اسئلة وقضايا هامة، ولكن هناك على الساحة ايضاً مجموعة من المشاريع الناشطة والحركات الاجتماعية التي تهدف الى تغيير هيكل الحياة الاقتصادية، الامر الذي تصبح معه قضايا اعادة توزيع الدخل والتوازن بين البشر والريح غير مجدية. ان الخلاف بين دعاة السوق الحر والرأسماليين التقدميين يشكل عائقاً امام رؤية تتبنى تغييرات اقتصادية اعمق. وتعني العدالة الاقتصادية، للناشطين والحركات المناصرة لهذا الاتجاه الاخير، مجموعة من الترتيبات الاقتصادية التي لا تميز ضد قطاعات كبيرة من المجتمع منذ البداية - وفي حال حصول ذلك، فمن الواجب على الدولة ان تتدخل لاصلاح الضرر. وتعرف الترتيبات الاقتصادية العادلة على انها ترتيبات تعنى بالبشر والارض. فعندما نروج لهذه النظرة البديلة

التغييرات الناتجة عن هذا الوضع غالباً ما تتوافق مع جهود موازية لاعادة التنظيم والتحكم. فمثلاً، بينما يتمتع المراهقون في تايوان باستقلالية كبيرة عن السلطة التقليدية للأسرة، فهم يخضعون في الوقت نفسه لاشكال جديدة من الرقابة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتقنيات الجديدة مثل الانترنت.

وامام هذه التعقيدات والضغوط المتناقضة التي تواجه الحركات الاجتماعية، يحاول الباحثون والناشطون معالجة سؤال يعصى على الاجابات البسيطة منذ قرون وهو: هل تقمع الرأسمالية الجنس ام تحرره؟ وينفق المشاركون والمشاركات في هذه الندوة على ضرورة التخلي عن الاجابات التبسيطية والمختزلة، وعلى ضرورة البحث عن اجابات متعددة الجوانب - اي التفكير في الامكانيات التي تفتحها الاشكال المعاصرة للرأسمالية العالمية فيما يخص سياسات جنسية بديلة، وكذلك التفكير في الاعراف والانظمة الجنسية الجديدة التي بدأت تظهر مع النظام العالمي الليبرالي الجديد. فمثلاً تعتقد رديفاً بالاكريشن ان تأثيرات الرأسمالية قد تحرر المرأة او تستغلها، وذلك من خلال اعطائها قدر متزايد من الاستقلالية ومن خلال جعلها سلعة جنسية. وقامت ارا و ليسون بتحليل مجمعات تجارية في مدينة بنكوك، ووجدت و ليسون ان هذه الامكنة تشجع الاستهلاك (وليسون، ٢٠٠٤، ص ١٣٢). وكما تشير ستيفاني سيغنيوا، تتعذر الاجابة المبسطة عن مثل هذا السؤال وذلك لان الجنسية، مثلها مثل الاقتصاد، متعددة الوجة. ان لفظ «الجنسانية» قد يعني التعبير الجنسي، او المتعة، او السلامة البدنية، او الحقوق والرعاية التكاثرية، بالاضافة الى معان اخرى. «ولذلك، بينما تؤدي الليبرالية الجديدة الى قدر اقل من الاضطهاد الجنسي فيما يخص التعبير الجنسي والمتعة الجنسية، فانها قد تؤدي ايضاً الى تقليص دور الدولة، والى خفض دخل المرأة بالمقارنة مع الرجل، والى تقليل فرص المرأة في الحصول على قدر مناسب من الصحة التكاثرية، والى الحد من قدرتها على التفاوض في علاقاتها» (٣). ولذلك فطرح المسألة على انها اختيار بين التنظيم والمساواة يعيق تحليل هذه الديناميكيات المتناقضة.

ان تحقيق اي تقدم في هذا التحليل يتطلب من الاحزاب والحركات الاجتماعية ذات التوجه اليساري التقليدي تجاوز التركيز على الفوبيا من المثليين والاشخاص الصريحين عن حياتهم الجنسية (بيني). وهذا يعني انه علينا ان ندرس الاشكال المختلفة من المتع المتصلة بالرأسمالية (ولكنها غير محصورة بها). كما علينا ان نحلل، ما اسمته بالاكريشنان، «الملاذات الصغرى» وكيفية تكوين النساء كمستهلكات نظرة ترى من حقهن الحصول على منتجات مصنعة من اجلهن ومن اجل اشباع رغباتهن. وبالفعل، كان النقاش حول مفهوم التجارة بين المشاركين والمشاركات في الندوة صريحاً ومفتوحاً. فالبعض انتقد الاستهلاك على انه اساس المشكلة (غروندفيست سكو ف) بينما تساءل البعض الاخر ان كانت

التطورات في الاستهلاك تقدم دروساً هامة للغاية او حتى تفتح مجالاً جديداً للمهتمين بموضوعات الجنسية والاسواق (بالاكريشنان ووليسون). وعلى الرغم من ذلك، فمن المؤكد ان رؤيتنا للعدالة الجنسية يجب ان تناقش موضوعي المتعة والرغبة، وان تجد طريقة لتخليص المصطلحين من المفاهيم والمعاني التي تقدمها على انها سلع فقط (٤).

وكما هي حال العلاقة بين الجنسية والرأسمالية، فان العلاقة بين الدولة والجنسانية معقدة. فقد تتطلب العدالة الجنسية تدخل الدولة لغرض تطوير القدرات البشرية. كما ان دعم الدولة للمؤسسات قد يكون ضرورياً للرفاهية الاقتصادية التي بدورها تسمح بحرية التعبير الجنسي مثلاً. ومن جانب اخر، قد تشكل محاولات الدولة لتنظيم العلاقات عائناً امام هذه الحرية. وكما في النقاش حول العلاقة بين السلع والعدالة الجنسية، صار هناك حوار حيوي بين المشاركين والمشاركات فيما يخص دور الدولة في دعم العدالة الجنسية. فالبعض يعتقد ان دور الدولة هو المشكلة لان الدولة تحاول ان تتحكم بالتنظيم - وهو ما اسماه ميشيل فوكو «بالحا كمية» (١٩٩٠) - بينما يظن البعض الاخر ان للدولة دوراً كبيراً جداً في توفير الموارد والفرص الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتحقيق العدالة الجنسية. وتصبح هذه الطبيعة المعقدة للعلاقة بين الدولة والجنسانية اكثر تعقيداً عندما يتم طرح مسألتها العدالة الاقتصادية والجنسية معاً. فقسم من الحركات والمجموعات المهتمة بالعدالة الاقتصادية قد يناشد الدولة لتكون حصناً ضد الليبرالية الجديدة، ولكنه قد يجد صعوبة في انتقاد الدولة كاداة لتنظيم الاعراف الجنسية (شاه).

وبسبب هذه العلاقات المعقدة بين الرأسمالية والدولة، نأمل في ان نجد خطاباً خارج اطار الخطاب الحالي الذي يتمحور حصرياً بين مفهومي التنظيم والمساواة، وبين مناصري السوق الحر والمطالبين بتدخل الدولة من اجل حماية المعايير الجنسية المقبولة اجتماعياً. ان مشروعنا يهدف الى اكتشاف رؤية ثالثة للعدالة الجنسية تتخطى الرؤى الضيقة للحقوق والمحصورة باطار السوق والليبرالية الجديدة التي تنادي بدور محدود للدولة في ضمان هذه الحقوق المحدودة. باختصار، نحن مهتمون بايجاد رؤية للعدالة الجنسية تنتقد اللامساواة الاقتصادية وعدم اعطاء الحقوق الجنسية في الوقت عينه. ومن اجل تحقيق هذا الهدف، علينا ان نعيد التفكير في معنى العدالة الاقتصادية وكذلك العلاقة فيما بين هاتين العدالتين.

(٤) راجع ايضاً ابحاث المعهد الجنسي في معهد الدراسات التنموية، الذي كان طليعياً في التأكيد على الحاجة لضم قضية المتعة الى الجهود التنموية العالمية المهتمة بالجنسانية.

(٣) للحصول على تحليل مشابه حول تأثير العولة على الجنسية، راجع الحملة من اجل ميثاق حول الحقوق الجنسية والتكاثرية بين دول القارة الاميركية.

مصطلحات هامة المعيارية (Normativity)

قام الباحثون والناشطون بتطوير مفهوم «المعيارية» كوسيلة لفهم الروابط بين السلطة السياسية او الاجتماعية وبين الاعراف الاخلاقية. ان الاهتمام المعاصر والعام بمسألتى الجندر والجنسانية يربط الاعراف الاخلاقية حول الجندر الذكري والجندر الانثوي والازواج المتقصرين على شريك واحد والاسرة النووية بمجموعة من السياسات والتنظيمات الاجتماعية، من الرعاية الصحية الى الهجرة والى التعديلات الهيكلية. وقد يواجه الذين لا ينضمون تحت هذا النموذج المعيارى للجندر والجنسانية صعوبة في الحصول على الكثير من المساعدات الاجتماعية والحكومية، من حق عبور الحدود الى حق المعاملة المقبولة في محل العمل. ان البنى المعيارية تجعل كأى من مغيري الجندر والاقليات الجنسية عرضة للتهميش الاجتماعى والحرمان الاقتصادى.

ان الباحثين المهتمين بمفهوم المعيارية الجنسية ركزوا في بادئ الامر على المعيارية المغايرة (Heteronormativity) - اي على المؤسسات والبنى والممارسات الى ترمي الى تطبيع الاشكال المهيمنة للمعيارية المغايرة على انها عامة وقوية اخلاقياً (بيرلنت وورنر، ١٩٩٨، ص ٥٤٨). وهذه تشمل المؤسسات الواضحة، مثل حصر الزواج على المغايرين جنسياً، وكذلك تشمل ممارسات ليست كبيرة الوضوح ولكنها مهيمنة مثل الحكبات الرومانسية على شبكات التلفزيون والافلام والروايات او الاسئلة الملحة من قبل الاقرباء فيما اذا كان شخص «قد تزوج».

وبالاضافة الى الاضرار بالاقليات الجنسية التي لا تأخذ بعين الاعتبار، فان المعيارية المغايرة تنظم حياة الاشخاص المغايرين جنسياً بطرق قد تجعل حياتهم أكثر صعوبة. فعلى سبيل المثال، الاشخاص «المستقيمون» الذين لا يعيشون وفق مثال البقاء مدى الحياة في زواج احادي الشريك قد يجدون انفسهم في وضع ضار فيما يتعلق بالتقاعد والحصول على المساعدات الاجتماعية. كما ان الذين يربون اولاد خارج نظام الشراكة المعيارى قد يواجهون الرفض الاجتماعى والعقوبات، كما ان الذين لا يريدون او لا يستطيعون الانجاب قد يوصمون بالعار. ان المعيارية تخلق مجتمعاً يضم البعض في «الدائرة الجاذبة» للقبول الاجتماعى (روبن، ١٩٩٣ [١٩٨٤]، ص ١٣) بينما البعض الاخر يكون خارج هذه الدائرة - اما بسبب طريقة عيشهم لجنسانيتهم او بسبب كونهم مثليين او مغيري الجندر.

وفي الوقت الحالى، يزداد الادراك ان المثليين والسحاقيات قد ينضمون داخل الشبكة المعيارية ويحثون على خلق انفسهم على صورة الازواج المعياريين والمغايرين جنسياً من اجل الحصول على الحقوق والمساعدات التي يتمتع بها المغايرون جنسياً. وعلى المنضمين حديثاً ان ينظموا نشاطاتهم بحيث لا تخرج عن نطاق «الدائرة الجاذبة». وكما يشير جون بيني فان التمييز بين الناس المعياريين عن الناس غير المعياريين يصبح أكثر تعقيداً في هذا السياق. وللجنس واللعب الايروتىكي دور هام. ويلاحظ بيني

«يكون التمييز بين المثليين الاثرياء والمقاولين والمهنيين العاملين في الاقتصاد الخلاق او السياحي وبين «المتحربين جنسياً غير المرغوب بهم» - وذلك لان حياتهم لا تعتبر محترمة جداً ولا تناسب خطاب استراتيجيات اعادة التجديد المدنى ... ومن اجل تخيل صورة للعدالتين الاقتصادية والاجتماعية، علينا ان نلاحظ اهمية الايروتىكية والجنس نفسها عندما نقوم بالتمييز بين هؤلاء الذين تعتبر اجسادهم مهمة وبين هؤلاء الذين يعتبرون من دون قيمة».

ان الجندر والمعيارية الجنسية مرتبطان ايضاً باشكال اخرى من التنظيم المعيارى، مثل العرق والدين. وكننتجة لذلك، فمن الممكن تنظيم سياسات الاصلاح الرفاهى في الولايات المتحدة، مثلاً، حول فكرة الانحراف الجنسى للامهات المراهقات والبيوت المدارة من قبل الاناث كوسيلة لتطبيق (من دون ذكر ذلك) سياسة اقتصادية قائمة على التمييز على اساس العرق الى درجة كبير (سميث). وبالمثل، وفي ما يخص السياسات الدولية، يمكن للاعبين السياسيين ان يستعملوا الاختلافات في الاعراف الجنسية كاشارة الى الاختلافات القومية. ان هذا الاسلوب يؤدي الى ديناميكية التي عن طريقها، مثلاً، تعتبر الحكومات الغربية عدم الانفتاح الجنسى في بعض البلدان على انه مؤشر للفشل الاجتماعى، بينما تعتبر الحكومات غير الغربية التنظيم الجنسى على انه سمة اساسية في تمييز انفسهم عن «الغرب». وبكلمة اخرى، فان المعيارية هي شبكة منظمة تعمل من خلال التمييز على اساس الجندر والعرق والطبقة والدين والاثنية والامة.

ان مسألة ربط العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية قد تبدو مباشرة وبسيطة في بعض الاحيان، ولكنها في احيان اخرى تبدو مستحيلة او صعبة للغاية بالرغم من الهدف المعلن للندوة. وأشارت احدى الباحثات: «علينا ان نلاحظ المصاعب التي تواجهنا عند التطرق لهذه الصلة. فمثلاً، حتى في هذه الندوة، غالباً ما يصبح موضوع «العدالة الجنسية» متعلقاً بالتكاثر والنساء كنساء فقط...» (وليسون). كما اكدت كامت: «انا لا ازال اعتقد اننا نحذب الحديث عن اضطهاد الجندر اكثر من الحديث عن الجنسانية. وهذه نقطة احب ان نبحثها بشكل اعمق» (كامت). وفي هذا الشأن لا يسعنا الا ان نتعامل بصراحة «مع المشاكل المعقدة فيما يتعلق بهذه صلات الو صل والتناقضات» (وليسون).

وكان من الواضح عند المشاركين والمشاركات ان الاقتصاد والجنسانية يتقاطعان ويؤثران على تكوين بعضهما البعض. وتبنى الباحثون والناشطون لفظ «تكوين بعضهما البعض» (mutual constitution) من اجل تسليط الضوء على التأثير الكبير للعلاقات الاقتصادية على تشكيل العلاقات الجنسية، ذلك ان العلاقات الجنسية تؤسس من خلال العلاقات الاقتصادية وفيها. وبالتأكيد، قد تكون الجنسانية مرتبطة باعتباريات اقتصادية، مثلاً عندما يكون الزواج عبارة عن صفقة اقتصادية وغاية رومانسية على حد سواء (هينوجوسا)، او مثلاً في الحالات التي تسميها كامالا كمبادو واخرى «بصفقة جنسية» (٥). وغالباً ما نركز في حواراتنا على هذه التقاطعات المباشرة والواضحة لانه من السهل جداً، في هذه الامثلة، رؤية كيفية صنع الاقتصاد للجنس وكيفية صنع الجنس للاقتصاد. ويشجعنا المشاركون والمشاركات على التفكير في روابط ابعد واعقد من الروابط المباشرة وعلى التساؤل عن كيف يمكن للجنس ان يساعد على تشكيل العلاقات الاقتصادية وكيف يمكن للقضايا الاقتصادية ان تشكل ما نفهمه الآن على انه علاقات جنسية. وفي الجزء التالي من البحث، سنعطي اربع امثلة عن هذه الروابط الممكنة بين العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية.

الصلة الاولى: التكاثر الاجتماعي والعمل في العلاقات الحميمة

الكثير من المشاركات والمشاركين في هذه الندوة اكدوا على وجود امكانيات عديدة لربط العمل النسوي الطويل حول التكاثر الاجتماعي بالجنسانية بشكل اقوى

(٥) يشمل «الجنس التبادلي» تقليدياً ما يسمى «بالعمل بالجنس» ولكنه يضم أيضاً «نشاطات قائمة على التبادل الجنسي المقصود، غالباً من جانب النساء الصغيرات، للحصول على نوع من «التحصين» - مثل بضائع مادية وملابس واجور المدارس والسكن ووجبات الطعام والمكانة الاجتماعية» (كمبادو).

(بيرغرون، بيرشتاين، دوغان، وتادير). فالتكاثر الاجتماعي يشير الى العمل او الجهد الذي لا يبذل لانتاج سلع اقتصادية وانما لانتاج مجتمع من الناس القادرين العمل من اجل انتاج السلع واستهلاكها فيما بعد. ويشمل التكاثر الاجتماعي: التكاثر البيولوجي وانتاج الايدي العاملة وممارسات اجتماعية تتعلق بالرعاية والتنشئة الاجتماعية واشباع احتياجات الانسان (بيكر وجيل، ٢٠٠٣). ومن الامثلة على هذا العمل: رعاية الاطفال والاعمال المنزلية وزراعة الطعام اليومي والطبخ والاعمال التطوعية لخدمة مؤسسات المجتمع والعمل المنزلي المدفوع والعمل بالجنس (٦).

ان تحليل التكاثر الاجتماعي وعلاقته بالعلاقات الحميمة يشكل نقطة اساسية لفهم كيفية استمرار السوق عبر الزمن. وبما ان العمل المتعلق بالتكاثر الاجتماعي غالباً ما يكون غير مدفوع الاجر ومن اختصاص النساء، وبما ان المنتج هو اشخاص وعلاقات اجتماعية - وليس سلعة، فينظر اليه على انه عمل غير منتج. وهذا يدفع الكثير من النسويات والنسويين الى اعتبار هذه النظرة على انها تمييز منهجي ضد عمل المرأة (٧).

وينتقد الناشطون والباحثون اجراءات الليبرالية الجديدة لاعادة الهيكلة وذلك لفشلها في اخذ متطلبات التكاثر الاجتماعي على محمل الجد. وبالفعل، فمن اهم نتائج اعاد الهيكلة هي ارهاق النساء اللواتي تم الزج بهن في سوق العمل المدفوع في ظل غياب سياسات تعالج موضوع الحاجة الى اعالة الاولاد والمسنيين (٨). فقد تضاعفت ساعات العمل اليومية بالنسبة لهن واصبح من المتوقع ان يعوضن عن تعاقس الدولة في تأمين الخدمات من خلال القيام باعمال رعاية اضافية. وفي الواقع، تمثل قوانين الليبرالية الجديدة محاولة لخصخصة (او لاعادة خصخصة) المسؤوليات على حساب النساء (برودي، ١٩٩٤، ص ٨٤) على افتراض ان وقتهم «مطاطي الى درجة لا نهائية» كما جاء في العبارة الرائعة للاقتصادية السن (السن، ١٩٩٦، ص ٧١).

ان اعتماد العلاقات الاقتصادية على التكاثر يعني ان الاقتصاد مبني على علاقات حميمة متنوعة تشكل عماد الحياة الاجتماعية بما في ذلك العلاقات الجنسية. ومن

(٦) راجع كن (١٩٩٢)، جيل (١٩٩٤)، وبيرنشتاين (٢٠٠١).

(٧) راجع بيركنز-جيلمان (١٩٧٠ [١٨٩٨])، ورنغ (١٩٨٨)، فولبير (١٩٩٤)، سان وكراون

(١٩٨٧)، بروكل (٢٠٠٢)، باترسون (٢٠٠٢)، وريتيج (٢٠٠٢).

(٨) راجع سبار (١٩٩٤)، موزر (١٩٩٣)، برودي (١٩٩٤)، بينيريا وفيلدمان (١٩٩٢)، باكار

(١٩٩٤)، ليون (٢٠٠٥)، ولند (٢٠٠٥).

الافكار التي طرحت هي ان التحولات الاقتصادية تؤدي الى تغيير في الاعمال والترتيبات الحميمة بين الناس، بما في ذلك العلاقات الجنسية التي من خلالها تحصل الاعمال الحميمة. ففي دول عديدة، انتقل العمل البدني الذي يقوم به مختصون بالرعاية الطبية في المستشفيات في السابق الى الاسرة او مجموعات تقدم العناية من القطاع الخاص، بعد ان تم تقليص فترات البقاء في المستشفيات وبعد ان بدأت شركات التأمين بالامتناع عن تغطية بعض النفقات في المؤسسات الطبية. وبينما صار على الافراد والاسر تحمل هذه الاعباء الطبية، ازدهر السوق الخاص بالعمل البدني باشكاله المختلفة. فمثلاً، دخلت سوق العمل المدفوع رعاية المسنين والاطفال واعمال الخدمات المنزلية. وبينما بدأ تطبيق نموذج العمل المدفوع في المصنع على المنزل، تحولت فكرة العمل لساعات معينة الى مهام غير محددة ومن واجبات الفرد.

ان هذه التغييرات في اسواق العمل متصلة بشكل وثيق بالعلاقات والترتيبات الجنسية. فقد تهاجر النساء من بلدان الجنوب الى بلدان الشمال من اجل تقديم الرعاية لاطفال النساء في الشمال. وهذه ظاهرة تعيد صياغة مفهوم «العائلة» والعلاقات الحميمة بشكل اكثر تعقيداً (باريناس). فضلاً عن ذلك، فالتفكير في الاشكال المتنوعة من الحميمة التي دخلت الآن عالم الاجر المدفوع يمكن ان يغير فهمنا لمسألة الاتجار والعمل الجنسي بشكل عام. ونحن بحاجة الى ان نسأل: ما الذي يميز الاتجار الجنسي عن اشكال حميمة للغاية من العمل البدني تشمل الرعاية الشخصية وعن اشكال اخرى من العمل المنزلي؟

وبالمقابل، يغير تحليل العمل الحميم فهمنا لمعنى العمل نفسه. فقد وجدت حركة العمل التقليدية مصاعب في التطرق الى اعمال المنزل والرعاية، وفي التطرق الى الامور الجنسية الملازمة لمثل هذا العمل، بينما تحول سوق العمل في اماكن كثيرة من العالم نحو هذا النوع من اعمال (٩).

وبما ان الاسرة الآن هي الموقع الفعال لتأمين الخدمات الاجتماعية بعد انكماش خدمات الدولة، فقد يتحول القلق حول تفكك الاسرة وعدم معيارية صلات القرابة الى رعب فيما يتصل بضمان توفير اعمال الرعاية. كما اصبحت الاسرة والمجتمع مستهدفين بشكل متزايد من قبل الدول الليبرالية الجديدة لتقديم الخدمات الاساسية وتفادي تباطؤ التكاثر الاجتماعي في هذا الاطار. ويتعرض الفقراء، بشكل خاص، لضغوط لاتباع نشاطات ترمي الى الحث على الجنسية المغايرة المعيارية (Normative Heterosexuality) وعلى تعزيزها، من خلال برنامج الاصلاح الاجتماعي الاميركي (هارديستي، ٢٠٠٨) او مشاريع التنمية الرامية الى تعزيز مفاهيم الاسرة (بدفور - يصدر قريباً). وعن طريق هذه البرامج، يصبح الزواج او على الاقل الشراكة مع الجنس المغاير من الاستراتيجيات المهمة لمحاربة الفقر،

وكأن الحياة الجنسية المعيارية يمكن ان تنتشل الناس من الفقر (مينك، ١٩٩٨). وبالتأكيد على ان «الليبرالية الجديدة نفسها لها سياسات جنسية معينة» (دوغان، ٢٠٠٢، ص ١١٧)، ينتقد الباحثون والناشطون الاندفاع المتزايد لصناع القرار للتدخل في شؤون الاسرة من اجل تأمين التكاثر الاجتماعي (ريتشاردسن، ٢٠٠٥).

ان استعمال الاسرة كوسيلة لمحاربة العوز يتم في وقت ضعفت فيه الهياكل الاسرية المعيارية بسبب الضغوط الاقتصادية والمخاطر الاقتصادية المتزايدة. وقد يبدو من المفهوم ان تسرع بعض الحركات الاجتماعية للدفاع عن الاسرة كمؤسسة. وتهدف هذه الحركات الى المطالبة بحقوق الاسر العاملة وبحقوق متساوية في الزواج من اجل ان يتسنى للافراد في العلاقات الجنسية المثلية الحصول على تأمين طبي اذا كان الشريك او الشريكة يتمتعان بهذا الامتياز. وبالفعل، وامام عدم الاستقرار الاقتصادي، تخلت بعض الدول، مع ازدياد عدم استقرار السوق، عن التحفظ والرجعية تجاه الاقليات الجنسية وقامت بتوسيع نموذج الزواج الذي كان يميز ضد الاقليات في السابق (١٠). وبينما تعد هذه الانتصارات حصيلة نضال الحركات من اجل المساواة، فنحن لا نستطيع ان نراها منفصلة تماماً عن الضغوط الجديدة من اجل تخصيص عمل التكاثر الاجتماعي وحصره بالاسر المؤلفة من ازواج بالغين.

وعلاوة على ذلك، بينما من الممكن ان تكون الاسرة مركزاً للتضامن ومقاومة الاعراف الاجتماعية بالنسبة الى الاشخاص المهمشين والمرفوضين من قبل المجتمع، فهي ايضاً ممكن ان تصبح مكاناً لاستعمال القوة والعنف، ومكاناً «للجناة والمشاكل» ومكاناً لتنظيم الجنسانية (وليسون وهينوجوسا). ولذا، فان دفع الناس للاعتماد على «اسرهم» لضمان مورد رزقهم قد يسبب اضراراً كبيرة للذين يكسرون حدود الاعراف الاجتماعية المعيارية، وقد يزيد في الوقت نفسه من قوة الاطراف المهيمنة في الاسرة. وفي الدفاع عن فهم افضل للصلات بين التكاثر الاجتماعي والجنسانية، نحن مهتمون بتحري، عوضاً عن تعزيز، الفكرة التي تقول ان اشكال معينة من العلاقات الحميمة هي اساسية من اجل الازدهار الاقتصادي.

ان هذه الروابط المعقدة تطرح اسئلة حيوية على الحركات الاجتماعية حول رؤيتنا للعدالتين الاقتصادية والجنسية، كما نراها بشكل عام. ومن الاسئلة الهامة في هذا الخصوص: ما هي اشكال التكاثر الاجتماعي التي نحاول نحن، مناصرو العدالة، تحليلها في هذا العصر الليبرالي الجديد، وما هو تأثير هذه الاشكال على الجنسية، وهل هي متماشية مع النضال من اجل العدالة الجنسية؟ ومن ثم، عن اي نموذج من التكاثر الاجتماعي ندافع وعلى اي اساس؟ ما هي قناعتنا عن الجنسية والحب والعلاقات الحميمة في هذا النموذج؟ ولماذا المشاعر الحميمة ضرورية لتحقيق العدالة الاقتصادية؟ ما هي انواع اعمال الرعاية التي نتوقع ان

(١٠) راجع اوسون (٢٠٠٧)، كوناكان وغراهام (٢٠٠٧)، بيكر (٢٠٠٦)، يانغ وبويد (٢٠٠٦).

(٩) راجع المؤتمر المنظم في ٢٠٠٧ من قبل الين بوريس وراسيل سالازار بيريناس حول العمل الحميمي: www.ihc.ucsb.edu/intimatelabors

تقدم مجاناً من قبل الذين نحبه، وما هو الاجر العادل؟ وكيف نستطيع ان نساعد الاشخاص الذين يدفعهم جهم الى حافة الفقر بسبب الالتزاماتهم؟ وكيف نعيد صياغة مفهوم الرعاية كحق لكل فرد، لا كشرط معتمد على الروابط الحميمة وعلى شعور الفرد بالامتنان لفضل الاخرين؟ وكيف يمكننا ان نعمل «ابعد من الزواج» عند الحديث عن السياسات المتعلقة بالفقر (١١)؟ كل هذه الاسئلة تتقاطع عند مفهومي العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية. وكما لاحظ العديد من المشاركين والمشاركات، فقد حان الوقت لان تصبح هذه الاسئلة محور حوارتنا ونضالنا.

الصلة الثانية: المخاطر والجنسانية والعدالة الاقتصادية

مع ان الليبرالية الجديدة تزيد من اعباء الافراد والاسر فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية، فانها تعرض حياة الكثير من الافراد لمخاطر اكثر من ناحية اخرى. فالليبرالية الجديدة تفاقم عدم استقرار السوق بينما تضعف الضمانات الاجتماعية التقليدية التي توفر الامان والمقدمة من قبل الدولة. وهذه المخاطر تطال قطاعات عديدة من المجتمع، كما انها تتغير بحسب المكان والاختلافات الاجتماعية، مثل الجندر والعرق والاثنية. فعلى سبيل المثال، الكثير من النسويات رصدن ان صعود العمل المحفوف بالمخاطر وانتشاره هو متعلق بالجندر (فاج واووز، ٢٠٠٦، فوسكو ٢٠٠٦، بريكارياس دي لا دريفا ٢٠٠٤)، كما يشير الى ازدياد عدد النساء العاملات في وظائف مؤقتة، مثل الاعمال المنزلية والاعمال الجنسية واعمال الرعاية. وتؤكد الباحثة النسوية الايطالية، لورا فونتيني، ان «المخاطر التي تتعرض لها الاناث قد تكون نقطة انطلاق مثمرة لحوارات تتخطى الاختلافات وتبحث امور الجندر والتكاثر والهجرة واعمال الرعاية في الوقت عينه».

ان موضوع المخاطر اساسي لاقامة صلات لانه من الممكن استعماله بشكل واسع لجذب الاهتمام لعدم الاستقرار المتزايد فيما يتعلق بالحصول المستمر على الموارد الضرورية من اجل حياة كريمة. ومن الامثلة على حياة محفوفة بالمخاطر: الخوف من المرض، عدم الامام في الشيخوخة، الترحيل وعدم شرعية البقاء في البلد، العيش في بيوت مؤقتة، ارتفاع اسعار الطعام والوقود والماء والمواصلات واشياء ضرورية اخرى.

وفيما يساعد استخدام توصيف عام لمفهوم المخاطر على ربط نضالات واسعة النطاق ببعضها البعض وعلى التفكير في التغييرات في حياة الاشخاص الناتجة عن اعادة هيكلة الاقتصاد، علينا ان نتجنب المقاربات التي تنظر الى الحالات المختلفة على انها متجانسة والتي تدعي ان الناس ان الناس سواسية في مواجهة المخاطر في ظل السياسات الاقتصادية الراهنة. فمثلاً، نقول باحثة نسوية عاملة في هذا المجال: «تتشارك كل من مصممة تعمل بالتعاقد وعاملة بالجنس بامور معينة: عدم التنبؤ بالحصول على عمل، استمرار العمل والحياة، الاعتماد على

نطاق واسع من الخبرات والمعرفة التي لا يمكن تقديرها. وعلى الرغم من ذلك، فانه من السهل ملاحظة الفروقات في النظرة الاجتماعية اليهما وفي درجة عدم الامان في حياتهن» (بريكارياس دي لا دريفا، ٢٠٠٤، ص ١٥٨). فمن المهم اظهار هذه الفروقات والتشابهات وامكانيات العمل المشترك.

ان هذه النقاشات في صلب اهتمامنا لان الحياة المحفوفة بالمخاطر مرتبطة بشكل وثيق بالجنسانية بطرق مختلفة. فمن الامثلة الصارخة هي حياة الافراد والمجتمعات التي لا تلتزم بالمعايير السائدة والتي تكون عرضة لخطر العيش في فقر. فاي من طرق الحياة التالية تعرض الفرد الى المخاطر وتبين العلاقة الوثيقة بين العدالة الجنسية والعدالة والاقتصادية: شاب مثلي يطرده من البيت بسبب ميوله الجنسية، الاشخاص الذين غيروا جنسهم او جندهم يلاقون صعوبة في ايجاد وظائف، المثليين والسحاقيات الذين يطردهون من العمل، الامهات العازبات اللواتي لا يمكن الدعم لاعالة اطفالهم، الاشخاص الذين يعيشون وفق اعراف جنسية خارج اطر الجنس والجندر المقبولة اجتماعياً. لماذا على الذين لا يتبعون القواعد الجنسية المقبولة التعرض لكل هذا الحرمان؟

وعلاوة على ذلك، فان الاعراف الجنسية المعيارية قد تزيد من المخاطر وخصوصاً بالنسبة للنساء. فقد تتعرض النساء لضغوط الزواج لاغراض اقتصادية، وقد يصبحن سجينات في هذا الزواج من اجل البقاء الاقتصادي، وعلى الاخص ان كن قد تركن العمل من اجل العناية بالاولاد والمسنين. وطبعاً، في حال الطلاق، قد يعيشن في الفقر وقد يتعرضن للمخاطر حتى اذا لم يكسرن الاعراف الجنسية المعيارية. وفي الدول التي تتمتع بمتوسط عمري طويل، تعيش النساء عادة اكثر من الرجال لمدة خمس او ثمان سنوات، بينما ينخفض هذا الفرق في عدد السنين الى صفر او ثلاثة سنين فقط في الدول ذات متوسط عمري اقصر (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٧). وعلى مستوى العالم، هناك ١٨٢ مليون رجل يزيد عمره عن ٦٥ و٢٣٧ مليون امرأة تتجاوز اعمارهم ٦٥؛ كما ان هناك تسع ملايين رجل فوق عمر ٨٥ و١٩ مليون امرأة فوق هذا العمر (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٣). اي بصراحة تامة، حتى عندما يبقى الزوج والزوجة اوفياء لبعضهم البعض وملتزمين بالحياة المعيارية، فان الامراة اكثر عرضة لعيش شيخوخة محفوفة بالمخاطر والوحدة.

وتؤكد هذه الامثلة ان مناقشة موضوع العدايتين الاقتصادية والجنسية يجب ان يتخلى عن النظرة الرومانسية للاسرة واخفاء اللامساواة داخلها، ويجب ان يبحث كيف يتم انتاج الحياة المحفوفة بالمخاطر من خلال رفض النماذج الجنسية المعيارية او الانصياع لها. ان تحليل العلاقات المترابطة بين العدايتين الجنسية والاقتصادية ليست مهمة فقط بالنسبة الى فهم «المشتبه بهم عادة» (من المثليين والعاملين في الجنس، الخ)، ولكنه ايضاً من صلب مختلف انواع العلاقات، الامر الذي يجعل تقديم الدعم الى العلاقات البديلة - سواء في عمر الشباب، متوسط العمر، او الشيخوخة - من الامور الرئيسية للعدالتين الاقتصادية والجنسية.

(١١) راجع حملة «ابعد من الزواج» على www.beyondmarriage.org

الصلة الثالثة: التدرج والصلات والحركة

طرح جون بيني وجوزفين هو مسائل التدرج عند التفكير بالعلاقة بين قضايا الجنسية والاقتصاد، وهو موضوع يتطرق اليه الكثير من المشاركين في هذه الندوة (دوغان، ولسن، باريناس، كوبر وشاه). ويحثنا بيني على التأمل في الطرق المختلفة لحركة التبادلات الاقتصادية بين درجات مختلفة - مثل البيت والحي والمدينة والوطن والعالم - وكذلك في الطرق التي تؤثر بها هذه الامكنة المختلفة على الاحتمالات الجنسية. فمثلاً، كيف تساهم المدن في الاحتمالات الجنسية، او كيف تخلق مناطق مختلفة اشكلاً مختلفة من العلاقات والتبادلات؟ هذه الاسئلة تساعدنا على ربط السياسات الاقتصادية بالسياسات الجنسية، وعلى مقاربة هذه السياسات في سياقات وامكنة مادية معينة.

وغالبا ما تعتبر الجنسية من القضايا في غاية الحميمة، ولكن السياسة الجنسية تطرح باستمرار على الصعيدين المحلي والدولي. وفي الحقيقة، لاحظ العديد من المشاركين ان الدولة تستطيع استخدام السياسة الجنسية كوسيلة لمواجهة القوى الاقتصادية العالمية. وبما ان البقاء على قيد الحياة على الصعيد اليومي صار اقل اماناً من قبل، وبما ان وعود الليبرالية الجديدة بان الازدهار سيغال كل الطبقات تبخرت، فان بعض الدول شهدت استهداف الاقليات «ككباش الفداء» وشجعت المشاعر القومية المتعصبة كرد على الازلال الاقتصادي. فمن خلال الخطابات القومية المحافظة، اعتبرت الجنسية غير المعيارية نوعاً من التهديد (بينني). فمثلاً، «في بولندا، هناك سياسة جديدة تنتظر الى الحلول الاقتصادية الجزرية {او العلاج بالصدمة} على انه اذلال للبلد؛ وهذه السياسة تصر على الحاجة الى استعادة الزهو القومي. وجزء من هذا الزهو القومي يتضمن مهاجمة المثليين والسحاقيات والنساء والمهاجرين» (كلاين). وفي تايوان، صار الخطاب القومي في وجه الضعف امام العولة يستعمل تهمة الانحراف الجنسي نحو الاشخاص الذين لا يعيشون حياتهم الجنسية وفق المعايير الاجتماعية المقبولة، كوسيلة لتحويل الانتباه عن مكانة تايوان كدولة» (هو).

وفي سياقات اخرى، الجنس هو ميزة نسبية تحاول الدول بيعها من اجل الحفاظ على القدرة على المنافسة على الصعيد العالمي. فمثلاً، صارت السياحة استراتيجية اساسية لدى العديد من دول الجنوب في محاولاتها للحصول على العملة الاجنبية. كما يقوم مسؤولو التنمية المتعددة الجوانب بالترويج للسياحة كوسيلة للانتفاع من الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول الفقيرة (مثلاً، الشواطئ «غير الملوثة»، الايدي العاملة الرخيصة، التنوع البيئي والى ما غير ذلك). فالسياحة غدت مشروعاً جنسياً وعرقياً (كمبادو). فاغراء الاجساد الاكزوتيكية وتخيلات الحصول عليها صارا جزءاً من السياحة، ولذا فان هذه الاستراتيجية الجنسية المتنامية قد تؤدي الى - وتعزز - عدم المساواة بين الاعراق والجنسيات والجنس.

ان السياحة العالمية يمكن ان تترك نتائج معقدة وغير متوازنة على الحيز الجنسي المحلي. فمثلاً، تعرض النشاط حول التوعية عن الايدز/اج اي في في تايوان الى

ضغوط كبيرة بسبب الخوف من تأثيره على الاقتصاد السياحي. وهذا الخوف من فقدان المستهلك الاجنبي الثقة بالبلد كمكان للسياحة فاق القضايا التي طرحها الناشطون المحليون حول الوباء. وفي حالات اخرى، ادت الجهود التي تبذلها بعض المدن لكسب السياح المثليين والسحاقيات الاجانب الى فقدان السيطرة المحلية على المكان (بينني)، مما ادى الى تفاقم المصاعب التي تواجه الناشطون المحليون في نضالهم من اجل العدالة.

وكما تستطيع الدولة ان تتحكم بالجنسانية كوسيلة للتعامل مع تعقيدات الاقتصاد المعولم، فان الاقتصاد المعولم يتمتع بتأثير كبير على تدرجات محلية متعددة، مثل البيت والحي. ففي مدينة نيويورك، هناك صراع بين مجموعة من متحرري الجنس ومغيري الجندر من الشباب - وهم في الغالب من الملونين ومنتمين لمنظمة «فيس» - الذين يتجمعون على رصيف نهر الهادسن في منطقة تشلسيا، وبين بلدية المدينة التي تقوم بترميم المدينة وبتقليص ساعات استعمال الارصفة. وتعكس هذه الترميمات مصالح طبقة ثرية تسكن الحي. فالصراع الذي حصل ممكن رؤيته على انه معركة محلية الى حد كبير لان معظم الاجراءات الحكومية تم اتخاذها على مستوى البلدية، بين مجموعة من الناس قررت شراء او استئجار شقق باهضة الثمن في الحي وبين شباب يعتبرون انفسهم ورثة الحق في الوصول الى الارصفة في اي وقت، وهو حيز يرتاده تاريخياً اشخاص لا يتبعون المعايير السائدة. ومع ذلك، فان هذا الصراع المحلي هو نتيجة قوى اقتصادية كبيرة، مثل التغييرات في الراسمالية التمويلية وارتفاع اسعار السكن في مناهاتن. وبتدخل البلدية لمصلحة السكان الذين لا يريدون ان ينزعجوا بما يعتبره تصرفات جنسية جامحة، فان رأس المال العالمي تقاطع مع السياسات المحلية. ومن خلال هذا التحليل للحركة بين التدرجات المختلفة، يمكننا ان نرى الصلات غير المباشرة، مع انها ذات تأثير كبير للغاية، بين السياسة الاقتصادية والسياسة الجنسية.

الصلة الرابعة: الجنسية والامان والاجرام

«في هذه اللحظة التاريخية، من المفيد ان نبحت تقاطع العدالة الاقتصادية مع العدالة الجنسية من خلال دراسة الكيفية التي يتم بها اعتبار الطبقات الدنيا اقتصادياً وجنسياً على انها مرادفة للاجرام». - هو

«الامن هو التجارة الجديدة. الامن هو احدى الاعمال الكبيرة والجديدة. وكل البنى التحتية المتعلقة بالمراقبة المفرطة والتحكم خضعت للتخصيص. والمشروع الليبرالي الجديد هو طبيعي في هذا الميدان». - كلاين

من احدى القضايا التي لا تزال تعاني من قلة البحث هي العلاقة بين العدالتين الاقتصادية والجنسية في ميدان الامن. وكما تبين الابحاث الحديثة للباحثين والاكاديميين (مثل كلاين، ٢٠٠٧، هيوز، ٢٠٠٧)، فان صناعة الامن هي «حقل متنام» ويعتبرها البعض كاحدى اوجه العولة الاقتصادية. وتشهد انحاء عدة من العالم تزايداً دراماتيكياً لظاهرة المجتمع المحكوم بالمراقبة الدقيقة وتخصيص

يقدم وباء الايدز/فايروس المناعة المكتسبة (اج اي في)، والردود السياسية حوله، مثلاً واضحاً لكيفية ترابط العدالتين (او اللعدالتين) الاقتصادية والجنسية. ان نسب الاصابة بالايدز/اج اي في مرتبطة بشكل وثيق مع الفقر في كل العالم. ويتفاقم الوباء بشكل كبير بينما تتعرض البنى التحتية للعناية الصحية العامة للتقويض منذ الثمانينات بسبب اعادة الهيكلة الاقتصادية (افريت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). ومع ذلك فان الانفاق على الشخص الواحد المصاب بفايروس اج اي في في الولايات المتحدة يفوق الانفاق في دول امريكا اللاتينية والكاريبية بعامل ٣٥، وهو اعلى بألف مرة من الانفاق في افريقيا (افريت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). وفي ٤٨ دولة ذات معدلات عالية لفايروس اج اي في، فان ٣٢٪ من الطفل يعانون من قلة الوزن، و٣٠٪ من السكان في هذه الدول يعانون من قلة التغذية. ان هولاة اليتام عرضة للفقر والاستغلال وللصابة بفايروس اج اي في. وفي اغلب الاحيان، هم يجبرون على ترك المدرسة وعلى العمل في وظائف قليلة الاجور (افريت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

وليست مسألة الايدز/اج اي في قضية اقتصادية في دول الجنوب فقط. فقد وجدت «دراسة التكاليف والانتفاع بالخدمات المتعلقة بفايروس المناعة المكتسبة في الولايات المتحدة»، وهي الدراسة الوحيدة الوطنية المثلة للاشخاص المصابين بالايدز/اج اي في والذين يحصلون على عناية مستمرة او منتظمة لفايروس اج اي في، ان ٤٦٪ من العينة تحصل على دخل اقل من عشرة آلاف دولار، مما يضعهم في اسفل الخمس السكان بشكل عام (راند، ١٩٩٩). ويتمتع فقط ثلث المصابين بفايروس اج اي في

بامريكا بالتأمين الخاص. كما ان خمس المصابين لا يتمتعون بأي تأمين (راند، ١٩٩٩). وفي مثال صارخ على اللعدالة الاقتصادية القائمة على التمييز على اساس العرق والجنس، فان النساء من ذوي البشرة الملونة في الولايات المتحدة مصابات بالايدز/اج اي في بنسبة عالية جداً. فتشكل النساء من ذوي البشرة السوداء ٦٧٪ من المصابات بمرض الايدز في عام ٢٠٠٤ بينما تعاني ٨٣٪ فقط من النساء في امريكا من المرض (مؤسسة كيسر فاملي، ٢٠٠٧). كما ان معدلات الوفيات بسبب فايروس اج اي في هي الاعلى بين النساء من ذوي البشرة السوداء (مؤسسة كيسر فاملي، ٢٠٠٧).

ان الترابط بين الفقر وبين انتقال فايروس اج اي في هو بلا شك نتيجة عوامل عدة، بما فيها عدم القدرة الاقتصادية للحصول على الرعاية الصحية اللازمة لمعظم سكان العالم. ومن احد هذه العوامل، طبعاً، هو كون المرض ينتقل عن طريق الجنس. وكما لاحظ الباحثون والناشطون الدارسون لهذا الترابط، فانه من الواضح ان الناس الذين يملكون خيارات اقتصادية قليلة هم ايضاً يملكون خيارات جنسية قليلة، ولذا فليس بمستطاعهم الا ان يأخذوا خطوات قليلة من اجل حماية انفسهم من انتقال اج اي في. وامام النساء المعتمدات اقتصادياً على شركائهم، مثلاً، خيارات قليلة جداً لرفض المشاركة في جنس يعرضهم لخطر انتقال اج اي في. وبالمثل، بالنسبة الى الاشخاص ذوي الموارد الاقتصادية القليلة، فان الخيار بين خطر انتقال الفايروس وبين مواجهة حرمان اقتصادي مباشر يكون في اغلب الاحيان لصالح خطر انتقال المرض. ولذا، فالناشطون يركزون على التقوية

الاقتصادية كعامل مهم لمحاربة انتشار الايدز ومحاربة انتقاله عن طريق الجنس بشكل خاص.

وعلى الصعيدين المحلي والدولي، فان النضال ضد الوباء يتطلب من النشطين المساهمة في المفاوضات التجارية والحقوق الفكرية، مثل النضال حول اتفاقية «الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية» (تربس). ومن اجل تأمين عقارات منقذة للحياة، فان الحكومات مجبرة على تحدي البنى الاحتكارية لصناعات الادوية. وعلى الرغم من توفر العلاج المضاد للتراجع الفايروسي في البلدان ذات الدخل القليلة والمتوسطة في السنوات الاخيرة، فان ٢٨٪ من الناس المصابين بالايدز/اج اي في والذين بحاجة الى المضادات الفايروسية تلقوا العلاج حتى كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦ (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٧). كما ان اسعار اغلب الادوية المهمة (التي تأخذ مع بدء العلاج) تناقصت بنسب ما بين ٣٧٪ و٥٣٪ في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ على التوالي في البلدان ذات الدخل القليلة والمتوسطة. وتبقى اسعار الادوية مرتفعة وهناك القليل من البدائل العامة المتاحة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٧). وقامت بعض الدول بخرق براءات اختراع الادوية من اجل جعل ادوية الايدز أكثر توفراً ورخصاً. وفي حزيران ٢٠٠٥، اعلنت البرازيل انها بدأت بانتاج نسخة عامة لدواء كالاترا والذي ينتج من قبل مختبرات ابوت (بنسون، ٢٠٠٥). وفي نيسان/ابريل ٢٠٠٧، قامت مختبرات ابوت بالتهديد بوقف اطلاق الدواء الجديد في تايلند في رد على اجراءات الحكومة بتجاهل براءات الاختراع الدولية من اجل انتاج النسخ العامة للدواء (رويترز، ٢٠٠٧).

- وهي محاولة ترمي الى التخلص من اي جنسانية غير تقليدية، او اي جنسانية على العموم، من حيز التعامل الاجتماعي، كما انها رغبة قوية لتنظيم المجتمع تحت شعار حماية الاطفال. ومن المثير للسخرية، فان الحاجة الملحة الى حماية الاطفال من الخطر غالباً ما تستعمل بشكل خاطئ لتبرير حجب اي معلومات مهمة عن الجنس عنهم ولتركهم معزولين في دنيا الاسرة حيث يمكن ان يتعرضوا للاذى. وفي مجتمع الامن، تصبح الدولة البوليسية المحور الرئيسي لحل المشاكل، مما يؤدي الى خلق تطوير خلاق لوسائل اخرى للتعامل مع شؤون استعمال الجنس لغايات تجارية والهجرة للقيام باعمال جنسية على سبيل المثال (كامت). وبما ان البقاء على قيد الحياة على الصعيد اليومي صار أكثر عرضة لعدم الاستقرار، فقد تم تجريم الكثير من الاستراتيجيات المستعملة من اجل البقاء، مثل العمل بالجنس واشكال مختلفة من الجنس التبادلي (كامبادو). كما ان المصاعب المرافقة لاعلان الفرد عن ميوله الجنسية يعرض الشباب - من المثليين والسحاقيات ومزدوجي

القوات المسلحة واجهزة الدولة المكلفة بالتعامل مع الكوارث باسم الامن وتجرم جزء كبير من حياتنا: كل هذه الصيرورات تزيد من ثروات الشركات العالمية.

ونحن نعتبر ان عملية خلق مجتمع الامن له صلة وثيقة بموضوع الجنسانية. ومع عدم الاستقرار الاقتصادي الذي ادى الى ظهور عقلية الحصار (كلاين)، كما هو واضح من النظرة التي ترى ان الاسرة معرضة للتهديد من قبل قوى ضارية، فان الدولة زادت من حريتها في تنفيذ سياسات تتعدى على الحريات الرئيسية تحت شعار حمايتنا. وفي انحاء كثير من العالم، قام الاصلاح القانوني بتوسيع مفهوم الاجرام «ليشمل اي حضور اجتماعي للجنسانية» (هو). وهناك اتجاهات متزايدة على الصعيد العالمي لاعتبار اي نوع من العمل بالجنس على انه اتجار بالبشر، اي تبادل جنسي عن طريق الانترنت على انه اعتداء جنسي، واي منشورات للبالغين تتناول الجنسانية على انها اباحية - وللتعامل مع هذه الامثلة على انها اعمال اجرامية. وتطلق جوزفين هو على هذه العملية مصطلح «تطفيل الحيز الاجتماعي»

المقصودة لحملة مكافحة الاتجار بالبشر هو الحد من خيارات العمل امام العاملات المهاجرات، مما يدفعهن الى القيام باعمال منزلية منخفضة الاجر بينما تجعل تحسين شروط العمل للنساء اللواتي يمارسن العمل الجنسي امراً صعباً. وتجادل راسيل سالازار باريناس ان الجهود المبذولة لمنع الاتجار بالجنس تعتمد على السلطة البوليسية للدولة، ولكن هذا لا يؤدي ذلك الى دعم النساء المجبرات على العمل التعاقدى، كما ان التركيز على الرواتب القليلة التي تحصل عليها النساء ليس كافياً لمعالجة الظلم الذي يتعرضن اليه.

واكد المشاركون الذين يبحثون مختلف المواضيع - من السجن الى الاتجار بالجنس، ومن الاستغلال الى التنمية الاقتصادية - على الحاجة الى تطوير طرق جديدة لمعالجة القضايا المختلفة لا تعتمد على الحبس او على تدخل الدولة البوليسية. فعلى سبيل المثال، نحن بحاجة الى اعادة النظر في سبب تجريم الاعمال الحميمة والى دراسة تأثير هذا الربط والتجريم على اشكال اخرى من عمل النساء. كما اننا بحاجة الى بحث الاشكال المتعددة التي يتخذها العمل بالجنس في اماكن مختلفة. وتوصي ان ماري سميث: «من المهم ان نعطي الاولوية لدعم الطبقات الضعيفة والمهددة بشكل مستمر: مثل حقوق الحصول على الاعانات المالية والخصوصية والكرامة وتقرير المصير. ان المؤسسات الليبرالية الجديدة عادة ما تتجاهل احتياجات النساء ذوي الدخل المنخفض والاقليات الجنسية. وعندما تقدم هذه المؤسسات عروضاً لمساعدتهم، فان هذه العروض تتضمن خطط «انقاذ» تؤدي الى تعزيز امكانات الدولة الامنية». لذا علينا ان نجد طرق اخرى لضمان حقوق هذه المجموعات من دون تعريضهم بشكل اكبر الى خطر السجن او الترحيل او المراقبة الدقيقة في حياتهم الخاصة.

وعلاوة على ذلك، وكما اشار المشاركون، فان الحكومات التقدمية واليسارية عززت في بعض الاحيان التجريم من خلال تطبيق اجراءات تهدف الى الحماية ومن خلال اتباع سياسة اعادة تأهيل قسرية للعاملين في الجنس، كما يحدث في فيتنام والمملكة المتحدة على سبيل المثال، او من خلال القاء القبض على الشباب المهتمين جنسياً بهدف حمايتهم، وهذا الوضع يعكس العلاقة المتناقضة بين بعض الحركات الاجتماعية والدولة (شاه). ولكنه من الواضح للكثير منا، ان الشركات العالمية والدول الامنية تستفيد من تطبيق اجراءات تحمي المعايير الجنسية المقبولة. ان فهم اعلم الدور الرئيسي للامن وسياسات الحماية والتنظيم في الليبرالية الجديدة سيساعد على توضيح ارتباط الاعدالة الاقتصادية بالاعدالة الجنسية، وسيجعل البحث عن بدائل لسياسة التجريم من صلب اهتمامنا بالعدالة.

الميل الجنسية ومغيري الجنس ومتحرري الجنس - الى خطر التشرد وتعاطي المخدرات ومصاعب صحية وعقلية، وكل هذه الحالات تعرضهم لخطر الانتهاك في جهاز العدالة الاجرامي. وبالإضافة الى ذلك، وكما اشارت ان كامت، ففي السجون «يتعرض الرجال المثليون والرجال الذين غيروا جنسهم على الاخص الى اعتداءات جنسية متكررة. كما تتعرض السحاقيات او النساء اللواتي يتخطين حدود الجندر الى اعتداءات جنسية وسوء معاملة عن طريق الاضطهاد القسري. ولهذا فليس من المستغرب ان تشكل النساء السحاقيات نسبة كبيرة بين السجينات السياسيات وذلك لانهم يجسدن نقطة التقاء الاضطهاد الجنسي مع الاضطهاد السياسي من قبل الدولة. ولذا، فالسجن نفسه هو مؤسسة قائمة على عدم تكافؤ الجندر - فهو يعبر عن سلطة الدولة المخولة بالحفاظ على المعايير الجنسية داخل السجن وفي المجتمع عامة».

وقامت ناشطات نسويات من مختلف الدول بدراسة مفارقات مجتمع الامن الذي يعتمد على عنف الدولة من اجل خلق الامن. وواضح كيف ان الطرق المستخدمة في هذه العملية وهو ما تطلق عليه نجوكي نجوروكي نجهيو اسم «النوايا الحسنة» - مثلاً محاولات الدولة في تشريع قضايا العنف الجنسي - قد تخلق وتزيد من تعقيد المخاطر التي تهدد و/او تقوض الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة بالإضافة صحتها وحقوقها الجنسية. وبما ان الدولة هي مؤسسة مدارة من قبل الذكور، فان الاجراءات الامنية المتخذة من قبل الدولة تستطيع ان تعزز فكرة النساء ككائنات ضعيفة وبحاجة الى الحماية. ولذا فالنسويات اللواتي يتفقن مع نجهيو يؤكدن على ان العدالة الجندرية مرتبطة بالعدالة الاقتصادية وليس بالامن فقط، وهو السياق الذي من خلاله يجب مقارنة موضوع العنف ضد النساء.

وعلى غرار ذلك، تعبر النسويات عن قلقهم فيما يتعلق بموضوع تدخل الدولة بالجوء الى الشرطة لحل اللامساواة والعنف الذي تتعرض له النساء فيما يخص التبادل الجنسي. ومنذ قرون عدة، تصر النسويات على ان الحدود بين ما يدعى الجنسانية العادية والجنس التبادلي هي حدود غير واضحة المعالم. وهذا الرأي هو نواة الفكرة التي تقول انه لا يمكن ان تكون المرأة حرة في التزوج ما لم يكن باستطاعتها ان تعيش لوحدها وتكون اقتصادياً مستقلة (ولستونكرت، ١٩٩٢). وموضوع ترسيم الحدود بين الجنسانية والتبادل الجنسي هو مشروع في غاية الاهمية لفهم العدالة الاجتماعية في الوقت الراهن وذلك لان التجريم هو نتيجة مترافقة بشكل متزايد لمسألة تحديد الحدود من قبل وكلاء الدولة المسؤولين عن التنظيم وحلفائهم من الحركات الاجتماعية. ففي الفلبين مثلاً، من النتائج غير



المختلفة من عدم الاستقرار الذي يواجهه بشكل متنام الافراد الذين يعيشون ضمن اطار الترتيبات العائلية المقبولة بالاضافة الى الافراد الذين لا يعيشون وفق هذه النماذج. ولذا فيمكن طرح مشاكل واهتمامات هاتين المجموعتين كقضايا متصلة وليست كقضايا مفصولة. فمثلاً، من الممكن تخفيف الضغوط التي تتعرض لها الاسر المعيارية، والتي تعتمد في قوتها اليومي على افراد من العائلة يعملون باجور منخفضة من اجل تأمين حد الكفاف، بتقديم دعم اجتماعي لا يتدخل في البناء الاسري. وبهذه الطريقة، تصبح «الاسرة» كمؤسسة اقل عبئاً على المجتمع، كما ان غياب فرد مهم من الاسرة - سواء بسبب المرض او الموت او الطلاق - يصبح اقل كارثية على رفاهية البقية. ان الضمان الاجتماعي العام الذي لا يهرق الاسرة سيحرر مختلف شبكات الدعم الاجتماعي وسيجعل حياة الافراد جميعاً - بغض النظر عن ميولهم الجنسية - اسهل.

ولعقود عدة كانت الحجة ضد الدعم الاجتماعي تقول ان مثل هذا الدعم مكلف للحكومات، وهنا تبين مسألة اللعب على «الضمان» خيار الحكومات في انفاق اموال طائلة على اجراءات «امنية» لا تؤدي بالضرورة الى خلق ضمان للناس (بالرغم من انها تخلق ارباح لشركات الضمان). فالنقاش حول تأمين ضمان اجتماعي يؤكد انه من الممكن انفاق هذه الاموال على اجراءات اجتماعية تعالج المخاطر التي تحف بحياة الناس وتقلل من الاشكال المختلفة للغضب الاجتماعي الذي قد يؤدي الى العنف.

٢. الاحقيات المكبوتة والمجسدة

عند التركيز على ترابط السياسة الجنسية ونوع الامان الاجتماعي والسياسة الاقتصادية التي يحددها الضمان الاجتماعي، استحدثت مجموعة صغيرة من الباحثات مصطلح «الاحقيات المكبوتة والمجسدة» (بيركون، بيرشتاين، كوبر، هونجوزا، هو، ولو روكس). والنقاشات حول اللغة المستعملة عن حقوق الانسان في السياسة المعاصرة (والتي بموجبها صارت حقوق الانسان ترادف جميع انواع العدالة الاجتماعية) شجعت هذه المجموعة من الباحثات على ايجاد وسيلة لشرح الحق بالحصول على الرفاهية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الاساسية.

(١٢) راجع مثلاً نظرة ساشا روزنيل (٢٠٠٤) بان شبكات الصداقة هي مفتاح رئيس لتوفير الرعاية الدائمية في المملكة المتحدة، وبحث لوري اركسون (٢٠٠٧) حول خلق بنى دعم بديلة فيما يتعلق بالمساعدة الشخصية وعلاقات الرعاية.

كما اشارت كلوديا هونجوزا اثناء النقاش، فان اي رؤية جديدة لمسألة العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية ستكون لها تأثيرات مختلفة في سياقات مختلفة. وكما قالت سفاتي شاه، مستندة الى بحثها عن العمل بالجنس في بمباي، «ان اي تعاون ناجح بين الحركات المختلفة هو الذي يأخذ بعين الاعتبار تاريخ العمل ونقاط قوته وتركيزاته» في سياقات معينة، وخصوصاً عندما يتم بحث الخصوصيات من «مقاربة تقاطع اهتمامات الحركات الاجتماعية». وترى الباحثتان انه علينا التخلي عن البحث عن نموذج شامل من الترابط، وانما علينا ان نلاحظ تعددية البيئات والحالات في رؤيتنا الى العدالة بينما في الوقت نفسه نركز على نقاط التلاقي - في البحث والتحرك الاجتماعي. واقترح المشاركون رؤى تساعد على تلاقي العدالتين الاقتصادية والجنسية. ونحن نقدم هذه الرؤى كاقتراحات قد يمكن استعمالها كنقاط ربط:

١. الضمان الاجتماعي

كما اشار الكثير من المشاركين، فان قلة من اجراءات «الضمان» المشددة حالياً تجعل حياة الناس اكثر اماناً سواء في حياتهم او مصدر رزقهم. وفي الحقيقة، فالكثير من اشكال الضمان الاجتماعي الذي وفرته الدول خلال معظم قرن العشرين هو في طور الازمحلال. ويتساءل المشاركون الى ماذا يؤدي اعادة تركيز النشاط الاجتماعي على الضمان الاجتماعي الحقيقي، بدلاً من التركيز على شؤون «امن الحدود» او «الحرب» على الجرائم (او المخدرات او التصرفات غير الاجتماعية) التي تصبح بدورها حرباً على الناس المهمشين؟ وهل باستطاعتنا تخيل وتطبيق اشكال من الضمان الاجتماعي الذي فعلاً يوفر الدعم الاساسي للحياة الاجتماعية؟

وتستتبع الاجابة عن هذا السؤال طرح اسئلة اخرى: ماذا يمكن ان تقدمه لغة الامن لنا في محاولتنا في دعم العدالة؟ هل هناك امكانية لاستعمال لغة الامن بشكل ايجابي فيما يتعلق بالمخاطر؟ هل يمكننا ان نستخدم لغة الامن البشري للدفاع عن الحق في الحصول على بعض الخدمات الاجتماعية، كما حصل في بعض مناسبات الامم المتحدة (الامم المتحدة، ٢٠٠٣)؟ وهل نريد فعلاً ان نستعمل لغة الضمان الاجتماعي للدفاع عن اهليتنا للحصول على بعض الخدمات الاجتماعية؟ ومتى وكيف يمكننا ان نفعل ذلك، وكيف نضمن الانق في مصيدة اللجوء الى الدولة لتوفير الامن مما يؤدي الى تجريم الطبقات الضعيفة في مجتمعاتنا ومما يؤدي الى الحد من قدرتنا على التعبئة من اجل العدالة الجنسية؟

ان القوة الكامنة في لفظ الضمان او الامن الاجتماعي تنبع من شمول المصطلح لنطاق واسع من القضايا. وعلى الاخص، فان الضمان الاجتماعي يشمل الاشكال

لقد شعرت الباحثات ان لغة حقوق الانسان ليست افضل وسيلة للمطالبة بتوفير هذه الخدمات. ومن جانب اخر، يؤكد مفهوم الاحقيات المكبوتة والمجسدة ان الحياة والموارد الاساسية لديمومتها هي دائماً مجسدة، والتجسيد (embodiment) يتطلب دائماً العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية.

ومن الامثلة التي تعطيها جوزفين هو على الاحقية المكبوتة والمجسدة هي انها الحرمان الجنسي. وتلاحظ هو ان هناك الكثير من الاهتمام (ولكن هذه الاهتمام لا يعني بالضرورة اتخاذ اجراءات فعالة) على الصعيد العالمي بالاستغلال الجنسي، ولكنه لا توجد نقاشات حول تأثير العلاقات الاجتماعية والقوانين على الحرمان الجنسي. والناشطون في مجال حقوق المعاقين يؤكدون على ان منع الحميمة الجنسية والمعرفة الجنسية قد يكون شكل من الاضطهاد الذي يتعرض له المعاقون، ولذا فمفهوم الاحقيات المكبوتة والمجسدة كان جذاباً في هذا النقاش (تابر في كتاب لاريكسن، ٢٠٠٧، ص ٤٢). وعلاوة على ذلك، فان الكثير من القوانين تفرص التعميم على المعرفة الجنسية، سواء كانت هذه القوانين «قواعد لكبت الكلام» حول الخيارات التناسلية او قوانين تهدف الى منع الاستغلال عن طريق التحكم بالمعلومات الجنسية على الانترنت. وتعتبر هو ان انتهاء هذا النوع من الحرمان الجنسي يمثل الحصول على احقية مكبوتة ومجسدة.

ان فكرة الاحقيات تساعد على فهم سياسات جنسية معينة، مثل مسألة الحرمان الجنسي، في سياق مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي يجب ان يكون من الحق الناس الحصول ولكنهم محرومون منها، مثل التعليم والعمل والطعام والماء والرعاية الصحية. ان الارتباطات بين هذه المصالح الاجتماعية تأخذنا مرة اخرى الى مسألة الترابط الوثيق بين الجنسانية وتوزيع السلع والخدمات، وهذه الروابط تصبح اكثر الحاحاً في حالات الحرمان. ولاحظ مناصري مكافحة الايدز، مثلاً، ان القدرة على ممارسة الجنس الآمن هي ضرورية لمنع الاصابة بفيروس اج اي في وهي ايضاً تعتمد على قدرة الافراد بالحصول على الخدمات الاجتماعية الاساسية. فكلما كان الشخص محتاجاً، كلما اضطر او اضطرت الى ممارسة الجنس غير الآمن من اجل الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية. ومن دون ضمان الاحقيات المكبوتة والمجسدة الاساسية، من غير المحتمل ان تنتج الجهود لمنع انتشار فيروس اج اي في عن طريق تغيير السلوك الجنسي.

٣. نحن كلنا مقيمون غير شرعيين

لاحظت نعومي كلاين ان هذا الشعار الذي رفع في الاضراب للمطالبين بحقوق المهاجرين في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ يمكن ان يصبح نداء لكثير من القضايا بالاضافة الى موضوع الهجرة. ان الليبرالية الجديدة في حلتها الحديثة تتميز باقامة اقتصاد امني يجني ارباحاً طائلة عن طريق جعل الناس مهاجرين غير شرعيين ومن ثم مراقبتهم. ان تشديد رقابة الحدود في بلدان مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي تسبب في صعوبة الحركة عبر الحدود. كما يشهد بزنس العثور على

وسجن الاشخاص الذين يحاولون عبور الحدود من دون الوثائق المطلوبة ازدهاراً كبيراً، والقوانين الجديدة تفرض عقوبات على المستخدمين والعاملين على حد سواء.

وتعتقد كلاين ان هذا النوع من الرقابة المشددة هو جزء من اقتصاد جديد يعتمد على الاستمرار في التجريم وتوسيع نطاقه الى حد يمكن معه ان نصبح كلنا غير شرعيين حرفياً – مع ان الناس المهمشين اكثر عرضة للسجن والمقاضاة. وصارت اشكال عدة من التجارة الجنسية عرضة لهذا التصنيف. فمثلاً، لم يعد العمل بالجنس مجزماً في هولندا بسبب قوانين الانفتاح، ولكن ذلك ترافق بتشديد المراقبة في مناطق اخرى. فعلى سبيل المثال، يعتبر الكثير من اشكال الدعارة نوعاً من «الاتجار بالبشر» وحتى في الحالات التي لا تتضمن العمل القسري كما هو الحال مع الاتجار بالبشر. وتقتصر كلاين ربط عمل الحركات المختلفة التي تسعى الى تحرير الناس من تهديد الدولة في لقمة عيشهم: مثل حركات حقوق المهاجرين، حركات اصلاح والغاء السجون، الحملات ضد الحرب على المخدرات، وحركات حقوق العاملين بالجنس. ان التعبئة من اجل قضايا مختلفة قد يساعد على جلب الكثير من الحركات للعمل مع بعضها للحد من تجريم الناس من اجل المنفعة.

٤. القرف الآمن

في بداية النقاش، علقت سفاتي شاه حول عامل «القرف» (ick) عند التحدث عن العدالة الاقتصادية والجنسية. والكثير من الحاضرين في الغرفة، كنشطاء في حركات تعتبر نفسها تقدمية او يسارية، واجهوا الاحساس بعدم الارتياح يتغلغل داخل الحوارات عن الجنسانية في سياقات مختلفة ومتعددة. وبالتأكيد، فان الاحساس بوجود شيء «مقرف» عند تناول موضوع الجنس منتشر في الكثير الحركات الاجتماعية. وتحدثت كل مجموعة عن عامل «قرف» عند التطرق الى العدالة الاقتصادية والجنسية. وتعكس جهودهم ادراكهم ان الجنسانية ظاهرة معقدة وتشير انواع من ردود الفعل العاطفية التي لا تحصى، والتي لا يمكن (او لا يجب) التخلي عنها عن طريق المنطق العقلاني. وعلى العكس من ذلك، تقترح مشاريع هذه المجموعات انه من الضروري اعطاء حيز كاف لتعقيدات الجنسانية – مثل نتائجها العاطفية المتناقضة والمختلفة – لانها غالباً ما تكون جزء من جاذبية موضوع الجنسانية. فلو لم تكن الجنسانية والافعال الجنسية متسمة بالخبیصة والالتفاف والتعقيد، لما كانت لها هذه القدرة على الاثارة والتواصل والمتعة. لذا عوضاً عن التحدث عن انتهاء «القرف»، ناصرت هذه المجموعات سياسة تفتح المجال امام «القرف الآمن». وهذه النظرة التي تعترف بقوة وخطورة الجنسانية والافعال الجنسية غير منفصلة عن امكانية البحث عن العدالة الاقتصادية والجنسية.

وفيما يتعلق بنظرتنا، نحن طليعيون في مناقشة الحريات الايجابية فيما يخص الجنسانية ولكننا نحاول ان نبقي منتبهين لمسألة اللامساواة والعنف في علاقاتنا الجنسية. ولذا فنحن نؤكد ان المتعة هي جزء اساسي في اباحتنا عن العدالة الاقتصادية والجنسية. وبعض الاسئلة الرئيسية على هذا الصعيد تشمل: كيف

من الممكن ان نبقي منتبهين لمواضيع العنف والامان وان نكفل، من جهة اخرى، الا يبقى النقاش محصوراً بالحقوق السلبية والحاجة الى الحماية؟ واين يمكننا ان نتخيل نماذج في تبادلتنا تتسم بالتححرر الجنسي والمتعة وتكون في الوقت نفسه آمنة وغير عنيفة او قسرية، وتكون غير معتمدة على تقوية صناعة السجون او على منع التثقيف الجنسي عن الشباب تحت شعار حمايتهم؟ وكيف يمكننا فهم تعقيدات الجنس من دون ان يؤدي ذلك الى اخضاع الافعال الجنسية للتطهير (sanitization) حتى تعتبر آمنة؟

٥. اليوتوبيات اليومية

لاقت فكرة دافينا كوبر عن «اليوتوبيات اليومية» صدى عند المجموعة. وحالها حال المهتمين بمسألة «الاحقيات المكبوتة والمجسدة»، تسأل كوبر اين نجد القوة في الاجساد والعلاقات بالاضافة الى الحركات السياسية. وتدرس كوبر العديد من هذه المواقع، بما في ذلك الاشكال البديلة للتبادل الاقتصادي واليوتوبيات الجنسية اليومية كما هو الحال في حمامات النساء العامة في تورنتو في كندا. ان مثل هذه التجارب في الحمامات العامة في تورنتو تلقي الضوء على الممارسات الجنسية البديلة التي بدورها تفتح افاقاً لطرق جديدة من العلاقات والضمانات الاجتماعية. واذا كان جوابنا للسؤال الذي طرح في بداية الندوة عن الغرض من الاقتصاد هو توفير الرفاهية، فما هي تبعات اقامة علاقات اجتماعية بديلة عن طريق الممارسات التي تسميها كوبر «اليوتوبيات اليومية»؟ واذا كان الاقتصاد التقليدي يعتمد على تنظيم الممارسات الجنسية والسيطرة على المعايير المقبولة، فهل باستطاعة مناصري الديمقراطية الجنسية واليوتوبيا اليومية فتح افاقاً جديدة لاعادة التفكير بالاقتصاد وتأمينه للخدمات والسلع الاجتماعية؟ وفي النهاية، فان الندوة رأت ان التفكير بالعدالة الجنسية هي احدى السبل المؤدية الى اعادة التفكير في هذا السؤال الاقتصادي الاساسي: ما هي افضل وسيلة لتأمين الرفاه البشري؟ وما هي اشكال العلاقات الاجتماعية والروابط والتواصل والعواطف والصلات التي يمكن ان تخلق عالماً مختلفاً عن عالمنا الحالي؟

٦. الجنس والقيم/القيمة

في بحثهم لتطوير هذه الرؤية للرفاه الاجتماعي والجنسي، تساءل الباحثون والباحثات عن مغزى ايجاد رؤية ايجابية للجنسانية تتخطى حدود الحرية السلبية المهمة بتوفير الحماية من الاذى، وتتبنى نظرة تبحث عن الجنس الجيد والخدمات الجنسية. ما هي الفائدة التي تجنى من اقامة العلاقات الجنسية؟ كيف يمكننا تقديم الدعم للحركات التي لا تكتفي بالنظر الى العدالة الجنسية بمنظار المعاملة المتساوية لمختلف الهويات الجنسية، ولكنها تعتبر الجنسانية «كوسيلة للتعبير والاستكشاف والتواصل ما بين الاشخاص والمغامرة وبناء الثقة بالنفس وتحقيق الذات وفهم اعمق» (كوبر)؟ او كما تطرح كلوديا هنجوسا السؤال: «ان نقطة

انطلاقنا هي الثقافة الجنسية السائدة التي تعتبر جميع الممارسات الجنسية، وخصوصاً اذا كانت من اجل المتعة ولا تهدف الى الانجاب، مذنبه حتى تثبت براعتها. ان تطوير اطار اخلاقي جديد في هذا الخصوص قد يؤدي الى انتاج رؤية لثقافة سياسية ترى الجنسانية على انها ممارسة الفرد لحرية».

كما تتساءل هذه النظرة الايجابية للعدالة الجنسية عن كيف ان يؤدي دعم القضايا الجنسية الى تزايد احتمالات العدالة في جوانب اخرى في حياة الفرد. فهل الاشخاص المتحكمون بحياتهم الجنسية اكثر قدرة على التفاوض حول حقوق العمل على سبيل المثال - وهل علينا ان نحاول معرفة ذلك؟ واذا كانت مشاريع تنمية المجتمعات تركز بشكل اقل على المشاريع الصغرى وبشكل اكثر على المتعة الجنسية والنقطة ج، أليس من الافضل للمؤسسات المعنية بالجنس والتنمية ان تركز على دعم النساء عوضاً عن ارهاقهن بعمل اكثر؟

وفي اكتشاف هذه الصلات المتداخلة، نحن مهتمون بالجنس كحيز لانتاج القيم. وبالتأكيد، فالجنس قد يولد المتعة ولكنه قد يخلق علاقات اجتماعية مهمة ومجتمعات ترعى بعضها البعض وكذلك صلات حميمة تساعد الناس على الاستمرار في مختلف الظروف (جاكسون وبيليغري، ٢٠٠٣). ان هذه النظرة الايجابية نحو الحرية الجنسية تقوض التقسيم الصارم بين الحاجات والرغبات - وهو تقسيم غالباً ما يستخدم، حتى في السياسات التقدمية، لانكار اهمية الجنسانية في ما يتعلق بالسياسة. ففيما يتعلق بازمة الايدز في الولايات المتحدة، عمل الناس الذين شكلوا مجتمعاً من الرغبات على تلبية حاجات بعضهم البعض في مواجهة اهمال الدولة القاتل واهالي المصابين بالفايروس. ومن الاسئلة الرئيسة هنا هي: كيفية تسليط الضوء والاحتراف بهذه الروابط دون ان نسبح للدولة باستغلالها - والكثير من المجموعات ملتزمة بالعمل ضمن هذه المشاكل.

٧. الديمقراطية الجنسية

اعاد النشاطون في دول الجنوب صياغة المشاريع الديمقراطية من خلال محاولاتهم «لاضفاء معنى على الديمقراطية» (فونو) وذلك عن طريق تشجيع المبادرات الديمقراطية التي تعتمد المشاركة والتعاون، وعن طريق ايجاد طرق لتحقيق الديمقراطية على الصعيد اليومي. ففي دول امريكا الجنوبية، على سبيل المثال، ادت اعادة هيكلة الاقتصاد الى عدم جدوى الحقوق الاساسية التي حصلت عليها النساء في الماضي (ليون)، مما دفع الحركات الاجتماعية الى التركيز على كيفية ربط هذه الحقوق بالقدرات المادية للحفاظ عليها. واطلقت ليزا دوغان تسمية «الديمقراطية الجنسية» على فكرة دعم العلاقات البديلة، مشيراً الى الطرق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الحريات الديمقراطية لتشمل بالاضافة الى حرية الكلام والصحافة والدين، حرية اقامة علاقات حميمة وواصر عاطفية. ولا تدافع الديمقراطية الجنسية عن الحرية الجنسية في المجالات التي تكبت فيها فقط، وانما تفتح المجال امام تجارب للعيش من المفروض ان تؤمنه الديمقراطية ايضاً.

وفي هذه الخصوص، فإن الممارسات الفعلية للديمقراطية لا تتعلق بالحقوق والحريات فقط - مع ان هذه الحقوق والحريات في غاية الاهمية - حيث انها تتصل ايضاً بالمنافع الاجتماعية والعدالة الاجتماعية الناتجة عن الممارسات المادية للأفراد ونتاجهم لاشكال جديدة من العلاقات والمجموعات.

وتعطي هذه المقاربة رؤية بديلة للحياة الاجتماعية والجنسية وهي قائمة على المساواة الناتجة عن تعددية اشكال العلاقات التي يقيمها الناس. فبخصوص الديمقراطية الجنسية، على سبيل المثال، يجب ان يعتبر كون المرأة امماً عازية تعمل على تنشئة اولادها في ظل ظروف صعبة احياناً انجازاً اخلاقياً وليس مصدر خزي اخلاقي. وفي السياق نفسه، يجب اعتبار الشبكات الاجتماعية الواسعة عماداً مهماً للمجتمع وليس مجرد مسائل تافه لخيارات فردية.

ويتطلب هذا الشكل من العدالة الجنسية الادراك ان نماذج المتعة المختلفة التي يعيشها الناس ليست بالضرورة متعلقة بالراسمالية. فنحن غالباً ما نعزوا مسألة المتعة الى الثقافة المستندة الى استهلاك البضائع والراسمالية بشكل عام. واكد المشاركون والمشاركات في الندوة ان الرغبات والحاجات لا تلبى فقط بالمنتجات. كما ان الناس لا يحتاجون الى المتعة ويرغبون بها فحسب، وانما هم ينتجونها ايضاً. لذا فمفهوم الديمقراطية الجنسية هو وسيلة لانتشال المتعة الجنسية من حقل الراسمالية ولاعادة الامكانيات الجنسية الى البشر.

ولاحظت دوغان ان مثل هذه الفهم يتطلب الدعم الاجتماعي. وتستثمر الدولة في الوقت الراهن موارد متعددة في الجنسانية، وليس في الديمقراطية الجنسية فحسب. فهي توزع المال على مختلف الاشكال من التنظيم الجنسي، وعلى اعانة الجنسانية المعيارية، وكذلك على مراقبة التجارة الجنسية. فاذا تم استخدام هذه الموارد لتمويل الديمقراطية الجنسية، فسيكون بمستطاع كل فرد ان يحيا حياة جنسية غير خاضعة لشروط الراسمالية من جهة ولشروط الدولة من جهة اخرى.

اساليب جديدة، تحالفات جديدة استراتيجيات للمستقبل

«من اجل بقاءنا الاساسي، علينا ان نبدأ بتطوير وتأكيد مقاربات تساعد على قيام مجتمعات اسلم صحياً وانشط سياسياً واجتماعياً واكثر انتاجية.» -كامت

ان هذه الفعالية طرحت العديد من الاسئلة. والاجابة عليها تتطلب مساهمات جديدة تغطي قضايا وحركات غير مطروقة في السابق، وحوارات بين مناصري العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وبين العاملين على قضايا اخرى، وطرق جديدة للتنظيم. وفي هذا الجزء من الدراسة، نضع الخطوط العامة لبعض هذه الاساليب والاستراتيجيات الجديدة.

ان تطوير اساليب جديدة لدعم العدالة لا يعتمد على تأسيس حركات اجتماعية جديدة فحسب، وانما يجب ان يشمل وسائل جديدة لتطوير وايصال وتنمية رؤى وطاقات ضرورية للنضال من اجل العدالة. واكدت غابرييل لوروي على «ضرورة ربط ومشاركة المعلومات بطريقة حصرية والتي تعتبر الاشخاص الذين لديهم خبرة مباشرة في موضوع ما هم الخبراء». وخطت لوروي رسومات للناشطين مع قصصهم لتجسيد وابرار شجاعتهم وحكمتهم وذلك لإلهام الناس في الاستمرار في النضال من اجل العدالة. وتعتبر كل الاشكال التعبيرية بالاهمية نفسها من حيث تطويرها للقدرة على ايجاد احتمالات بديلة ولايصال هذه الرؤى. ولان مثل هذا العمل غير مطروق كثيراً في وسائل الاعلام الرئيسية، فالرغبة بتطوير وسائل اعلام بديلة تصبح ملحّة. فالفيديو والكتب والمدونات والعروض والمعارض كلها ضرورية من اجل تحفيز النقاش العام.

وتقول ماري ماغريت فونو انه علينا ان نعبئ الطاقة الايروتيكية التي غالباً ما ترافق العمل التنظيمي. فمثلاً، هي تقترح ان تكون تقاليد المرح - وحتى الافعال الصاخبة احياناً - والتعامل الجنسي وهي كلها سمة من سمات تنظيم العمل مصدر إلهام لنا لانها قد توفر حيزاً لبناء هذه العلاقات وطاقات جديدة لمتابعة نضالنا. وفي السياق عينه، تشير ارا وليسون الى ان العمل في المنظمات غير الحكومية قد يكون حيزاً للتواصل الجنسي وكذلك السياسي. فنحن نستطيع ان نلاحظ اهمية الجنسانية بالنسبة لعملنا السياسي. فما هي الوسائل الاخرى القادرة على خلق مصادر حيوية لتحقيق العدالة؟

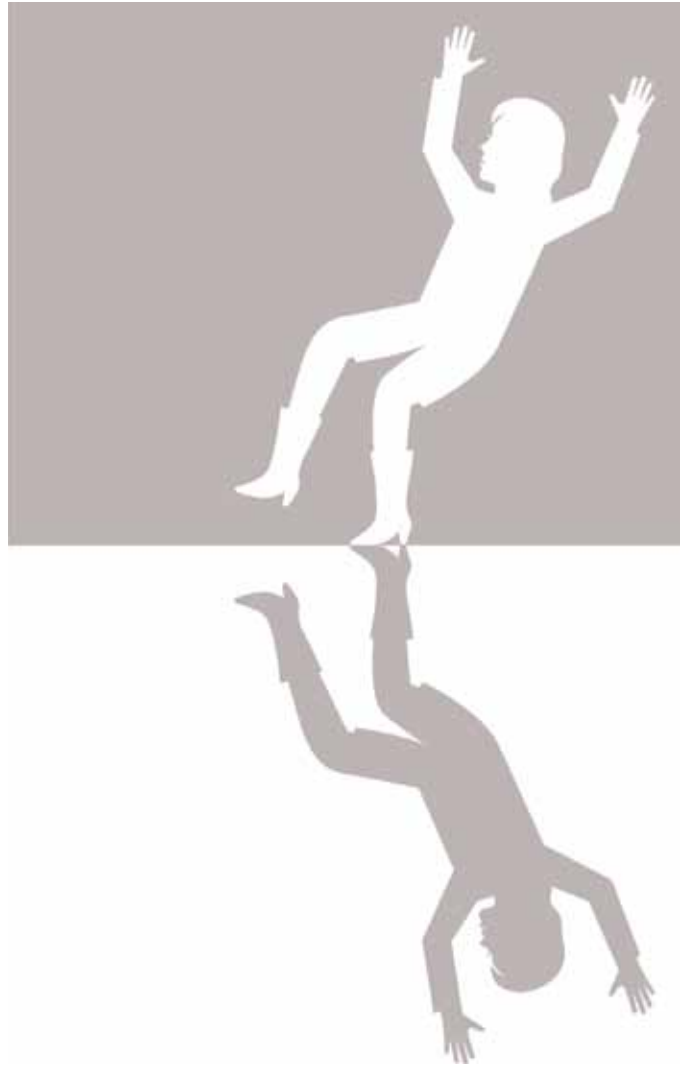
احدى هذه الوسائل لتطوير رؤى اوسع للعدالة هي بناء تحالفات افضل ومواقع للعمل المشترك. ووفق هذه النظرة، قدم المؤتمر مجموعة من الاقتراحات لبناء تحالفات جديدة من اجل ربط العدالة الاقتصادية والجنسية. فعلى سبيل المثال، هناك احتمالات مثيرة للقيام بعمل اشمل حول موضوع الجنسانية داخل الحركات العمالية. وبما ان النشاط المثلي للحصول على العدالة الاقتصادية يجري داخل المنتديات

المهنية والجامعات والمحاكم وكذلك داخل فضاءات اصغر واكثر استقلالية، فانه من الضروري تنمية استراتيجيات فاعلة داخل المؤسسات والمنظمات الرئيسية وخارجها، ومناشدة لدور للدولة ولكنها ايضاً منتقدة له.

وكما هو الحال مع الحركات العمالية، هناك الكثير من الحركات المتطورة الداعمة لتعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة عن طريق تقويض الافتراضات التقليدية لفكرة الرجل المعيل/ربة المنزل وعن طريق اعطاء المرأة استقلالية اقتصادية اكبر. والمدافعين عن حقوق الاقليات الجنسية الاهتمامات نفسها حول ما يتعلق بتأثير البنى الاسرية وهيمنة المعايير الجنسية المقبولة اجتماعياً على الرفاهية. ولكن هذه الحركات (لدعم المرأة والاقليات الجنسية) غالباً ما تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ان اقامة تحالفات بين هذه الحركات سيفتح المجال لنشاط اقوى من اجل مناقشة الاستقرار والمخاطر التي تواجه الناس في ظل النظام الليبرالي الجديد ولبناء علاقات بين مسألة تعزيز العلاقات - سواء كانت هذه العلاقات ضمن نطاق الاسرة المعياري او خارجه - والتعزيز الاقتصادي. ان بإمكان المدافعين عن طرق عيش بديلة، وامكانيات علاقاتية مختلفة - بما فيهم الشباب المثلي والمنادين ببيوت بديلة للعجزة - وحقوق العازبات والمطلقات، وفضاءات لرعاية الاطفال والرعاية الصحية المعتمدة على الكميونات، ربط هذه القضايا بطرق جديدة.

وبالمثل، فان قضايا السجون مرتبطة بالبنى الاقتصادية للمجتمع وذلك لان النمو المذهل لنظام الحبس تراقق مع صعود الليبرالية الجديدة. ان قضية الحبس مرتبطة بشكل وثيق بالمعايير الجنسية المقبولة اجتماعياً وبلجوء الحركات الاجتماعية الى الدولة السجانية بعينها في محاولاتها لانهاء العنف المنزلي والاستغلال الجنسي (كامت). ان التحالفات بين الناشطين المهتمين بقضايا السجون - مثل اعضاء كريكتل ريزستانس - وبين الناشطين في قضايا محاربة العنف - اعضاء «حرض! نساء ملونات ضد العنف» - فعالة جداً. كما توجد تحالفات مشابهة لهذه بين الناشطين في قضايا السجون والمدافعين عن حقوق العاملين بالجنس. وبإمكان جلب الحركات العمالية لمثل هذه التحالفات لان الحركات العمالية قادرة على ايجاد طرق لمعالجة مسائل الاستغلال في العمل، بما في ذلك العمل الجنسي، وذلك عن طريق سياسات تعزز الاقتصاد ولا تعتمد على الدولة السجانية.

ان تشكيل هذه التحالف لم يكن - ولن يكون - بالامر السهل. فخلفيات الحركات الاجتماعية وبيئاتها المختلفة قد تكون حجرة عثرة امام التحالفات الناجحة، وقد تخشى المنظمات الرئيسية ان اقامة تحالفات مع الحملات المدافعة عن الجنسانية قد تعرض مصادر تمويلها ومصادقيتها للخطر (انظر ص ٢٢). ومع ذلك، فتقديم اطر لاقامة التحالفات قد يكون مفيداً كخطوة اولى على الاقل.



كما رأى المشاركون والمشاركات ان الحيز المتاح في مختلف الامكنة لمناقشة العدالتين الاقتصادية والجنسية يشكل مكاناً حيوياً لتطوير الاستراتيجيات المستقبلية. فعلى سبيل المثال، المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون الحقوق المختلفة قد تكون احدي هذه الميادين. وكما لاحظت وليسون فان: «الكثير من المشاريع الحالية المتعلقة بترابط العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية تتركز في المنظمات غير الحكومية. كما ان النقاشات التي تغطي الكثير من قضايا العدالتين الاقتصادية والجنسية تدور في فلك المنظمات غير الحكومية ومشاريع حقوق الانسان، وعلى الاخص النقاشات التي ظهرت في الثمانينات والتسعينات والتي تركز على حقوق المرأة. وتقارب بعض المنظمات غير الحكومية ومشاريع حقوق الانسان العاملة ضمن اطار محدود ومحفوف بالمشاكل لفلك الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المرتبطة به والمعتمدة على الخطاب الليبرالي (وفي بعض الاحيان الخطاب الليبرالي الجديد)، مسألة الحرية الجنسية جنباً الى جنب مع نقد الرأسمالية المعولة. فمثلاً، منظمة دون (بدائل تنموية مع النساء في عصر جديد) هي عبارة عن شبكة تعتبر إعادة التوزيع الاقتصادي بما في ذلك الحقوق الجنسية جزءاً متكاملًا من خطة عملها. وعندما تعمل دون في سياق المنتدى الاجتماعي العالمي، وهو حين يتسم بالرايكيالية

فانها ترتبط «بشبكة تضم منظمات غير حكومية نسائية من دول الجنوب». ويدعى هذا الائتلاف «الحوار النسوي» ويهدف الى دراسة نتائج السياسات الليبرالية الجديدة والعسكرة على الجسد الجنسي للمرأة»(١٣).

وينحو خطاب حقوق الانسان، وهو اقوى خطاب يطرح مطالب سياسية في الوقت الراهن، الى التركيز على الحقوق السياسية بمعزل عن القضايا الاقتصادية. ومع ذلك، يركز اغلب العاملين على الصعيد الدولي للمطالبة بحقوق المرأة وحقوق المثليين والسحاقيات ومغيري الجنس ومزدوجي الميول الجنسية على مفهوم جوهرى لقضية الحقوق وهو مفهوم يرى ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كل لا يتجزأ. فعلى سبيل المثال، يتضمن «مبادئ يوكياكارتا لعام ٢٠٠٦»، وهو اعلان لحقوق الجندر والحقوق الجنسية، «الحق في تأمين مستوى معيشي مقبول، بما في ذلك الطعام المقبول، والماء النظيف، والصرف الصحي والملابس، والتحسين المستمر لظروف المعيشة، من دون التمييز على اساس الميول الجنسية او هوية الجندر. ولذا بامكان المنظمات غير الحكومية ومشاريع حقوق الانسان الاستفادة من تناقضات الليبرالية الجديدة للربط بين الحرية الجنسية واعادة التوزيع الاقتصادي»(١٤).

كما ان هناك الكثير من المبادرات التي تهدف الى اخذ الجنسانية على محمل الجد بشكل اكبر في ميدان التنمية. ومن احدي هذه المبادرات هي العمل الطليعي «لبرنامج التنمية والجنسانية» في مركز الدراسات التنموية في المملكة المتحدة، والذي يرمي الى ربط قضايا الجنسانية باجندة معظم مؤسسات التنمية (١٥). كما قام هذا البرنامج برعاية الاوراق البحثية التي تطرح قضايا الجنسانية والتنمية. ومن احدي هذه الدراسات هي دراسة الباحث البيروفي هنري ارماس الذي يؤكد بصراحة: «ان الحقوق الجنسية ليست ثانوية اطلاقاً مقارنة بالقضايا المهمة مثل السكن والتعليم والعمل والمشاركة او الطعام والعمل». ويعتمد ارماس على النقاشات الحديثة في التنمية للتفكير حول الفقر ليجادل «اذا نظرنا الى الفقر على انه غير محصور بالامور المادية، وانما يشمل ايضاً النبذ الاجتماعي وضيق العيش والقيود على الحريات والامكانيات، فان غياب الحقوق الجنسية نفسه يصبح شكلاً من اشكال الفقر» (٢٠٠٧، ص ١). وباستخدام مثل هذه الدراسة لربط الجنسانية بحقوق الانسان واطر التنمية، يكون الهدف هو الاسهام في الحوارات السائدة (ومصادر التمويل) عن نشاط متعدد الجوانب حول الفقر، ووضع العدالة الجنسية بقوة على قائمة اعمال المنظمات التي تركز على اللامساواة الاقتصادية عادة.

(١٣) يتكون «الحوار النسوي» من المنظمات التالية: ايزين انترنشينال (مانيليا)، ودون، وانفورم (سريلانكا)، والتحالف النسائي الدولي من اجل اقتصاد عادل، وارتيكولاسيون فامينستا ماركوسور، وفامت - شبكة الاتصال والتنمية للنساء الافريقيات، والشبكة الوطنية الهندية من النساء المستقلات.

(١٤) راجع ايضاً الرابطة الدولية للصحة الجنسية (٢٠٠٨).

(١٥) راجع

www.ids.ac.uk/research-teams/participation-team/projects-and-outputs/realising-sexual-right&

وكذلك انظر الى كورنول وكوريا وجولي (٢٠٠٨).

العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية بعض نماذج النشاط

بي تي، وهو يشرح كيفية الاستفادة من القرارات المتخذة في المؤسسات العالمية من أجل حماية العمال ال جي بي تي، ومن أجل محاربة التمييز وتعزيز حقوق المثليين.

ابتكارات لدعم الاستقلالية في العلاقات

في عام ٢٠٠١، أصدرت لجنة القانون في كندا تقرير «أبعد من الزواجة»

(http://tableology.com/docs/beyond_conjugality.phd)

ويدعو التقرير الى اجراءات تعديلات جذرية في القوانين من اجل دعم واحترام

جميع العلاقات الشخصية المعتمدة على بعضها البعض والمقدمة للرعاية بين

البالغين، سواء كانت هذه العلاقات زوجية ام لا («أبعد من الزواج»، ٢٠٠٦).

وفي ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اقر مجلس البلدية في مدينة سولت ستي، في يوتا في

الولايات المتحدة، قانوناً محلياً يسمح للموظفين باختيار «المعين البالغ» للحصول

على المنافع («adult designee»)

(www.ci.slc.ut.us/council/newsreleases/benefits_ord_revised.pdf)

وقد يكون المعين رقيقاً في السكن او قريباً او شريكاً يعيش لفترة غير محددة مع

الموظف او المستخدم ويعتمد مالياً على المستخدم. ان هذا القانون يعزز فكرة

الاعتماد الاقتصادي كمعيار لتوسيع نظام الرعاية وليس على العلاقات الجنسية

والزوجية (واطسن، ٢٠٠٧).

ان الناشطين في «أبعد من الزواج» (www.beyondmarriage.org) يديرون

حملات في الولايات المتحدة للمطالبة بالاعتراف القانوني لنطاق واسع من

العلاقات والبيوت والاسر، بغض النظر عن صلة القرابة او الزواج. ويهدفون الى

شمل الجميع، من غير اعتبار للحالة الزوجية او المواطنة، ببرامج الرعاية الحكومية

المهمة، بما في ذلك - ولكن ليس حصرياً - الرعاية الصحية والسكن والضمان

الاجتماعي وخطط التقاعد والمساعدات عند الكوارث والضمان عند البطالة والمساعدة

الاجتماعية. كما يطالبون بفصل الكنيسة عن الدولة في جميع القضايا، بما في

ذلك تنظيم العلاقات والاعتراف بها والسكن والاسر. ويناصرون التحرر من تنظيم

الدولة لحياتنا الجنسية واختيارات الجندر والهويات الجندرية والتعبير الجندري.

ابتكارات في التعبئة حول العمل بالجنس

سانغرام (www.sangram.org) مؤسسة هندية تعمل مع النساء العاملات

بالجنس حول قضايا الايدز/فايرس المناعة المكتسبة (اج اي في)، وهي تتبع

بينما لا يزال هناك الكثير للقيام به، توجد بعض النماذج المفيدة، والتجريبية احياناً، للعمل النشاطي الذي يمكن الاستفادة منه عند العمل على موضوع العدالة الاقتصادية والجنسية. وكما هو الحال في معظم الاوقات فيما يتعلق بحركات التنمية، فان المنظمات الصغيرة هي التي تقود المسيرة. وهنا نعرض بعد الامثلة التي تطرح قضايا العدالة الاقتصادية والجنسية باشكال مبتكرة:

ابتكارات الحركة العمالية

الفخر بالعمل (<http://prideatwork.org>) مكونة من مجموعة مؤيدة منضمة

تحت اي اف ال-سي اي او (الفيدرالية الاميركية للعمل وكونغرس المنظمات

الصناعية). تأسست هذه المجموعة عام ١٩٩٤ لدعم حقوق المثليين والسحاقيات

ومغيري الجنس ومزدوجو الميول الجنسية (ال جي بي تي LGBT) من العمال

داخل نقابات العمال ولخلق تحالفات بين الحركة العمالية وبين ال جي بي تي

كوميويتي. ومن نشاطات هذه المجموعة: الدعم الاضرابي لطلاب الدراسات العليا

في جامعة ميشيغن الذين يطالبون بالغاء اقضاء مغيري الجنس عن الرعاية

الصحية، وتدريب قادة الاتحادات حول قضايا ال جي بي تي، والتفاوض حول

حق الرعاية الصحية للشريك او الشريكة جنباً الى جنب مع فقرات ضد التمييز

في عقود الاتحادات، والحملات السياسية للمطالبة بحقوق المثليين.

ايها العمال، اخرجوا! المؤتمر العالمي لحقوق الانسان

(www.copenhagen2009.org/Conference.aspx) ينعقد هذا المؤتمر

بالتزامن مع اوتغيم (Outgame). ويهدف المنظمون لاعادة صياغة حقوق العمال

من ال جي بي تي كحقوق للانسان. واحدى اهداف المؤتمر هي مساعدة النقابات

على مستوى العالم لخوض النضال من اجل حقوق ال جي بي تي في امكان

العمل وفي المجتمع بشكل عام، كذلك تعزيز نضال الحركات النقابية الدولية لانهاء

التمييز على اساس الميول الجنسية وهوية الجندر.

المنظمة الدولية للتعليم والمنظمة العالمية للخدمات العامة (www.ei-ie.org)

في عام ٢٠٠٣، قامت هاتان الهيئتان الدوليتان

الفيدرالياتن العماليتين، والممثلتان للملايين من العمال في المئات من النقابات العمالية

حول العالم، باطلاق مجموعة من المبادرات للدفاع عن حقوق العمال ال جي بي تي في

قطاعي التعليم والخدمات. وتتضمن هذه المبادرات ابحاث ومواقع انترنت ومنتديات

عالمية وحملات عالمية من اجل التضامن. ونشرت المنظمتان «نقاييو التجار متحدون

من اجل حقوق ال جي بي تي» وهو اول دليل عالمي لتحقيق المساواة للعمال ال جي

استراتيجية شمولية قائمة على نشاطات على مستوى الشارع ومقاربة تعتمد على حقوق الانسان. كما انها تربط بين خطر الاصابة باج اي في مخاطر اخرى، مثل العنف والتمييز والجنس وانتهاك حقوق الانسان. فمثلاً، يقول الموقع الالكتروني لسانغرام: «يعتبر الواقي الذكري كوسيلة لانقاذ الحياة وعلى النساء العاملات في الدعارة والجنس ان يحصلوا عليه - كحق. ويتم تدريب العاملات حول قضايا مثل القانون والارث وحقوق الملكية وقضايا جنسية اخرى تتعلق باج اي في». ومن اجل تحقيق هذه الغاية، تتم ادارة برامجها التي تعتمد على توفير الوقايا الذكورية والتثقيف من قبل القرينات في العمل من قبل نساء عاملات في الجنس، كما انه ينتقد ويعبى ضد «نشاطات» الاغارة والانقاذ والاعادة».

مركز العدالة المدنية (www.urbanjustice.org) وفي عام ٢٠٠٣، قامت كل من جو هو ثوكرال ومليسا ديتومور من مركز العدالة المدنية في نيويورك باجراء مقابلات مع عينة واسعة من العاملين بالجنس في الشارع من اجل توثيق تقدير هولاء النساء لحاجاتهم السياسية الملحة. ووجدنا ان المطلب الوحيد والحيوي بالنسبة للنساء العاملات بالجنس لا يتعلق بالدعارة وانما بتأمين سكن مقبول. والتوصيات الرئيسية التي تقدمها الباحثتان المتعلقة بالسياسات تتضمن توفير ملاجئ مؤقتة وطويلة الامد، اتباع سياسة «السكن اولاً» للذين يحصلون على المساعدات الحكومية، واستعمال الاموال الفيدرالية والحكومية والمحلية نحو بناء مساكن رخيصة الثمن عوضاً عن صرفها على القاء القبض والحبس.

ان الوعي بضرورة ربط النضال المتعلق بالعمل بالجنس باجندة سياسية واقتصادية اوسع صار واضحاً في الحملة الجديدة لمنع اقامة «مناطق خالية من الدعارة» في واشنطن دي سي. ومثل سياسة «مناطق خالية من المخدرات» السابقة لها، فان خلق «مناطق خالية من الدعارة» يعني تجريم المهمشين اقتصادياً وعرقياً الذين يعتمدون على الشوارع في عملهم. ولمواجهة هذا القانون، قامت المنظمات المحلية بتشكيل تحالف للتعبير عن مقاومتهم القوية والموحدة لهذا الاجراء لانه استراتيجية تسهل تغيير الوجه الاجتماعي والطبقي للمنطقة بالاضافة الى منع حقوق التجمع بالنسبة للمهاجرين والمشردين والعاملين بالجنس.

التحالف من اجل واشنطن دي سي اكثر اماناً وتعددية وسبل مختلفة» (www.differentvenues.org/SafeDCAlliance.html) (www.differntvenues.org)

رأى التحالف من اجل واشنطن دي سي اكثر اماناً وتعددية النور بسبب رؤية سياسية مبنية على اساس التكوين المتبادل بين العدالة الاجتماعية والعدالة الجنسية. ومهدت «سبل مختلفة»، وهي منظمة شبابية قائمة على الاقران ومهتمة بشؤون الاقتصاد الجنسي بالتحالف مع مختلف المجموعات للدفاع عن حقوق المشردين وقضايا ال جي بي تي والمهاجرين، الطريق امام التحالف من اجل واشنطن دي سي اكثر اماناً وتعددية.

شبكة النساء من اجل الوحدة (http://wnu.womynsagenda.org) تعطي شبكة النساء من اجل الوحدة مثلاً اخرأ عن تحالفات الحركات. وهي شبكة وطنية تضم اكثر من ٥٠٠٠ عامل وعاملة في الجنس من الذكور والاناث ومتحولي الجندر في كمبوديا. وترى هذه الشبكة ان الحالة المزرية للعاملين والعاملات بالجنس في كمبوديا والخيارات المحدودة امامهم مرتبطة بشكل مباشر بالتغيرات الكبيرة التي حصلت في كمبوديا منذ ان اضطر البلد الى الانفتاح على الاقتصاد العالمي الليبرالي الجديد. ومعظم اعضاء هذه الشبكة هم من المهاجرين الداخليين الذي تركوا الريف وقصدوا المدن. وابعادهم، فان سياسة تخصيص مناطق الغابات العامة حيث كان هولاء الناس يجمعون الطعام، وتخصيص اراضي زراعة الرز حيث كانوا يزرعون الطعام، وكذلك تخصيص المجاري المائية حيث كانوا يصطادون، هي السبب الاساسي لنزوح هولاء الناس الى المدينة للعمل في الوظائف المدفوعة. وعدد كبير من العاملين في الجنس في كمبوديا بدأوا عند اول وصولهم للمدينة في العمل في المصانع الكبيرة للملابس او البضائع الاخرى والتابعة للشركات العالمية - ولكنهم كانوا يعملون لساعات طويلة مقابل اجر اقل من اجر العاملين في الجنس. وساهمت هذه الشبكة في العديد من الحملات الكبيرة حول قضايا التجارة والعولة، بما في ذلك السفر مع عمال ملابس كمبوديين واطباء اخرين من شبكة آسيا الهندية للعاملين في الجنس (http://apnsw.org) الى الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقام في هونغ كونغ عام ٢٠٠٦. وتستمر الشبكة بالعمل على قضايا متعلقة بتأثير التجارة «الحرّة» والعولة - بما في ذلك تأثير تريبس (TRIPS) وكاتس (GATS) على امكانية الحصول على دواء ورعاية صحية باسعار مقبولة (انظر النص في ص ١٢).

الابتكارات في حقوق العمل التكاثري والجنسي

المركز العالمي للصحة التكاثرية والحقوق الجنسية (www.increase-increase.org) ان معظم المنظمات النسوية المهتمة بالحقوق الجنسية والتكاثرية بدأت بايلاء مبدأ المتعة اهتماماً أكبر في عملها، و بمحاولة وصفه واستعماله بطرق عملية. ففي نايجيريا، نظم المركز العالمي للصحة التكاثرية والحقوق الجنسية (INCREASE) ورشات عمل حول المتعة الجنسية لاشخاص من مختلف الخلفيات الدينية والاثنية. وعند المؤسسة مجموعة من اللعب الجنسية التي تستخدمها للتوضيح. كما انها تنظم ورشات حول الاجهاض غير السليم، وحلقات دراسية عن الاغتصاب، ومناقشات حول حمل المراهقات. كما قامت مؤسسة المركز، دورثي اكن اوفوا، بتأسيس شبكة للسحاقيات والنساء المزدوجات الجنس وذلك لخلق مجتمع مساند لهولاء النسوة ومهتم بحاجاتهن الصحية. نساء من اجل الحقوق المرأة الانسانية (www.wwhr.org) وهناك الكثير من الامثلة في كل العالم المشابه للمثال اعلاه. فمثلاً، تدير نساء من اجل الحقوق المرأة الانسانية في تركيا برنامج تدريبي للنساء عن حقوق الانسان ويهدف

مصطلحات هامة التمويل

من احدى النتائج الرئيسية لليبرالية الجديدة هي قيام المنظمات غير الحكومية بالاعمال التي تستعين بمصادر الخارجية والتي هي من واجب الدولة. ما معنى هذا بالنسبة للجنسانية؟ وما علاقة النقاش بين الناشطين حول التمويل وحول الصفة المهنية للحركات الاجتماعية بالجنسانية؟ وما هي الدروس التي من الممكن ان نتعلمها من هذه النقاشات من اجل مساعدة المنظمات الهادفة الى التغيير الاجتماعي؟

من الواضح، ان التمويل من مصادر محافظة يقيد عمل المنظمات غير الحكومية المتعلق بالجنسانية. فمثلاً، تلك الاموال في الخطة الاستراتيجية من اجل اغاثة الايدز (١٥ بليون دولار) (PEPFAR) للرئيس بوش كان موجه للوقاية عن طريق الامتناع عن ممارسة الجنس (Health GAP 2006). كما ان المنظمات التي تحصل على تمويل من بيفار عليها ان تأخذ «قسم الولاء الخاص بالدعارة» والذي يقضي بمعارضة العمل بالجنس (افريت، ٢٠٠٨). كما يسمح البرنامج للمنظمات اليمانية ان ترفض توفير المعلومات للوقاية من الايدز/اج اي في، مثل الواقي الذكري. وعلاوة على ذلك، فان صفة المهنية للمنظمات غير الحكومية قد يؤدي الى اخذ مواقف غير مثيرة للجدل حول الجنسانية من اجل الحفاظ على سمعة المنظمة امام الممولين.

ومن ناحية اخرى، قد تظهر الرقابة الذاتية حول القضايا الاقتصادية. فعلى الرغم من الحرف غ في مصطلح المنظمات غير الحكومية، فان الدول غالباً ما تقرر اي منظمات غير حكومية

سوف تدعم، بينما المصادر الاخرى للتمويل هي نقود خاصة من الشركات على الاغلب. لذا، وكما قالت نعومي كلاين، «نحن نريد ان نتحدث عن موضوع المال لانه يؤثر على حركاتنا ... نحن نريد ان نطبق تحليلاً اقتصادياً اساسياً من اجل تتبع صرف المال وفهم ان المال يغيرنا وان المال الكثير يغيرنا بشكل اكبر ... ان افضل مثال على هذا هو النشاط المتعلق بالايديز وغياب لغة قوية حول مسألة حقوق الملكية الفكرية وتريس (١). ففي القمة التي انعقدت سنة ٢٠٠١ (٢)، كنا نتحدث عن الملكية الفكرية والعمارة القانونية والحق المطلق للحصول على الادوية. ان المال من مؤسسة غيتس سهل النقاشات التعليمية حول الحقوق الصحية للعاملين بالجنس، ولكنه جعل الحوار حول تريس اصعب. وذلك لان غيتس نفسه ومايكروسوفت هما المصممان الرئيسيان لنموذج الحقوق الملكية الصارم مع شركات الادوية. ولذا كان علينا ان نتكيف هيكلياً ونحن بحاجة الى مناقشة هذا الموضوع».

واخيراً، فان الخدمات الاجتماعية التي ظهرت في اعقاب تراجع الدولة عن توفير الرعاية هي غالباً ما تكون مرتبطة بالمنظمات الدينية. وبشكل عام، فان نمو المنظمات غير الحكومية هو مرتبط بخلق افراد يصبحون اشياء للمؤسسات الخيرية بدلاً من مستفيدين من العدالة. وان دخول المنظمات غير الحكومية المسيحية المحافظة، خصوصاً، في دوائر السلطة للحكومات قد يكون مدمراً بالنسبة للعدالة الجنسية (هو). ففي عام ٢٠٠٦، قامت ادارة بوش بتوزيع ٢.١ بليون دولار على المنظمات

والبرامج اليمانية، وذهبت بعض هذه الاموال لتمويل تعليم الامتناع عن الجنس وتشجيع الزواج وتقديم الخدمات النفسانية للرجال والنساء من الفقراء على اساس علاقات صحية معرفة بشكل محافظ (هاردستي، ٢٠٠٨). كما نجحت المنظمات غير الحكومية الدينية المحافظة في خلق وتطبيق سياسات وتشريعات واستراتيجيات تهدف الى تطهير الحيز الاجتماعي - سواء الحقيقي او المتخيل (هو). فمشروع مدينة تايبي المرتبطون بمنظمة غير حكومة تدعى المنظمة العالمية للخروج، وهي منظمة مسيحية دولية تدعي الى «التحرر من المثلية الجنسية من خلال قوة يسوع المسيح»، هددوا بسحب اموال الحكومة من المهرجان السنوي للمثليين في مدينة تايبي لان اموال المدينة لا يجوز استعمالها «لترويج المثلية الجنسية». وقد نجحت المنظمات غير الحكومية المسيحية وحلفائها بالتعبئة لدعم الاجراءات الدولية الموجه نحو الاتجار بالجنس والاباحية والعمل بالجنس ومراقبة محتوى الانترنت، الخ. ان هذه البروتوكولات الدولية تستخدم من اجل الترويج لتشريعات مشابهة واكثر صرامة على الاغلب على الصعيد المحلي - وكل هذا يجعل النضال من اجل عدالة جنسية اصعب. لذا فان المشاركات والمشاركين في هذه الندوة اقترحوا زيادة الاهتمام حول تأثير التمويل على نضالنا من اجل العدالة بطرق مترابطة، وايضاً حول اسهام اعتماد الليبرالية الجديدة على خدمات المنظمات غير الحكومية في تقوية الجهات المعارضة لاتباع رؤى تقديمية للعدالة الجنسية.

(١) اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. تدار هذه الاتفاقية من قبل منظمة التجارة العالمية، وهي تحدد الحد الادنى من مقياس العديد من اشكال تنظيم الملكية الفكرية.

(٢) عقدت القمة الدولية الاولى من اجل الحصول على عقارات عامة لفابروس اج اي في ٧-٣ أيار/مايو ٢٠٠١ في مدينة اوغادوكو. راجع:

<http://www.genericsnow.org/pdf/pressreview.pdf>

البرنامج الى تعزيز الادراك الجنساني من خلال التأكيد على الحق في التعبير الجنسي والمتعة والاستمتاع. وتقول بياك الكاركان وغولسا سيرال «ان مناقشة العنف الجنسي والجنسانية التكاثرية تتم وفق وحدات قياس منفصلة قصداً، وذلك من اجل السماح لحيز منفصل للمشاركات للتركيز فقط على الفهم الايجابي للحقوق الجنسية، بما في ذلك الحق الاساسي لمعرفة المرأة وحجها لعضائها الجنسية، والحق للبحث عن تجارب جنسية بمعزل عن الحالة الزوجية، والحق بلوغ هزة الجماع، والحق للتعبير عن واشباع الحاجات والرغبات الجنسية، والحق لاختيار عدم اختبار المرأة لجنسيتها» (٢٠٠٠، ص ١٨٧).

ومؤخراً، بدأ هنري ارماس، الرئيس السابق لمنظمة كروبال (GRUPAL) غير الحكومية في بيرو، ببحث الصلات بين الحقوق الجنسية وعمل منظمة كروبال حول الديمقراطية واشراك الشباب في العمل النشط. وكما يشرح، «ان احدى العناصر الاساسية في مقاربة كروبال هي العمل على الجوانب الشخصية في المواطنة والديمقراطية، وعلى ربط هذه الامور (التي قد تبدو مملة او قد تذكر المشاركين من الشباب بالفساد والسياسيين) بقضايا اقرب بالنسبة لهم (مثل الاسرة والشريك وجنسانيتهم). نحن نريد ان نشجع الحضور على ربط الديمقراطية بتجاربيهم وذكرياتهم» (اتصال شخصي). وباشراك الحضور في النقاشات حول اسئلة مثل: «هل انت ديمقراطي مع الشريك؟ هل تصغي الى رغباتك انت؟ هل تعامل باحترام عند ما تقول «كلا»؟ هل تجري حوارات تتعلق بالمتعة؟»، فان ارماس يرغب في ان تكون ورشات عمل كروبال «مدخلاً جديداً لجعل الناس يفكرون بالديمقراطية. ان اخذ الجنسانية بنظر الاعتبار يتطلب الالتزام «بديمقراطية الجنسانية»، الامر الذي يجعل وعود المشاركة والمواطنة والحقوق للجميع حقيقة واقعة» (٢٠٠٧، ص ٨).

ابتكارات في العمل على الجنسانية والمخاطر

بريكيرياس ا لا ديريفا

(www.sindominio.net/karakola/precarias.htm) بريكيرياس ا لا

ديريفا هي مبادرة تركز على النساء والمخاطر وبدأت هذه المبادرة في مركز اجتماعي نسوي في مدريد كرد على الاضراب العام في اسبانيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ يتعلق باصلاح عمالي مقترح. «نحن واجهنا تعبئة لا تعنى بنوع العمل المتشظي وغير المرئي وغير الرسمي الذي نقوم به - وعملنا لم يأخذ بعين الاعتبار من قبل الاتحادات ولم يتأثر بالتشريع المقترح - فنحن مجموعة من النساء قرنا ان نمضي يوم الاضراب بالتثقل معاً بالمدينة، من اجل تغيير الخط المعتاد رؤيته من المضربين امام البنائات [picket line] الى «مسح للمضربين»: اي التحدث الى النساء عن عملهم وياهمهم» (بريكيرياس ا لا ديريفا، ٢٠٠٤، ص. ١٥٧).

ان هذه الجولات في احياء المدينة حيث العمل المحفوف بالمخاطر الذي تقوم به النساء دفع المهتمين بالموضوع الى تطوير طرق بديلة لتنظيم المقاومة، بما في ذلك: التركيز على العناية والجنس والمشاريع كقضايا اساسية، وتعزيز التحالفات المحلية والدولية، وتسليط الضوء على هذه القضية. وكما تشرح المجموعة: «اذا اردنا ان نكسر الانشطار الاجتماعي، فعلينا التدخل بقوة في الميدان العام... والقيام بمناسبات كبيرة لوضع مسألة المخاطر كنوع من الصراع على الطاولة ولربطها بمسائل العناية والجنسانية» (ص ١٦٠). كما تعمل هذه المجموعة على ربط نضال العاملين غير المهنيين (العاملين في التسويق الهاتفي وعمال التجزئة والخدمات)، بنضال العاملين في المهن المحفوفة بالمخاطر (التمريض والاتصالات)، وبنضال قطاعات العمل غير المرئي (عمال المنازل والعاملين في بيوتهم وعمال الجنس) (بريكيرياس ا لا ديريفا، ٢٠٠٤، ص ١٦٠).

ويسبب القلق من كبت اصوات النساء حول قضايا الهجرة و«عدم الشرعية» في المنتدى الاجتماعي الاوروبي في عام ٢٠٠٣، تم تأسيس نكست جندريشن (www.nextgeneration.net) وهي شبكة تضم طالبات وباحثات وناشطات نسويات. وقامت هذه الشبكة بتنظيم مجموعة من ورش العمل خلال انعقاد المنتدى لبحث تقاطع الجندر والعرق والجنسانية والطبقية في النقاشات حول الامن والهجرة (غوتيرز رودريكز، ٢٠٠٤، ص ١٥٣). كما كانت هناك حملات تعبئة حول حقوق المرأة من قبل تحالف منظمات تعنى بالعاملات المهاجرات والنسويات والسحاقيات في برلين.

وفي ايطاليا، حيث كما تقول لورا فاتون «تشكل المخاطر جانباً أساسياً في حياة الكثير من النساء الشابات» (٢٠٠٧، ص ٥)، فان قضية المخاطر ادت الى قيام تحالفات بين اجيال مختلفة من النسويات والى اقامة روابط اقوى بين النسويات والحركة العمالية في ايطاليا. وكما توثق فاتون، «تعالج اربع شبكات من النسويات الشابات- وهي سكوفيغونو، براسس، ا/ماتركس، والصدمة الجنسية

- قضايا المخاطر بشكل خاص، وحياناً تقوم بعكس معانيها وتحاول النظر اليها بشكل ايجابي. او كما فعلت الحركات المتأثرة بنظريات كوير (Queer) حيث قامت باضافة مساحة من الاستفزاز الانثوي الى الكلمة» (٢٠٠٧، ص ٧).

وفي مثال اخر عن تحفيز قضايا المخاطر في ايطاليا، يوضح بيب دي ساريو كيف تقوم مختلف الحركات النشاپية (مثل التيارات الماركسية المستقلة والنشاط الخلاق والنشاط الاجتماعي، ونشاط ال جي بي تي، والنشاط النسوي الراديكالي) بالتعبئة حول الموضوع. وهو يركز بشكل خاص على شبكة بريكار سو مارت (خطر في المريح) (www.inventati.org/precariisumarte) الناشطة في تورين منذ ٢٠٠٥. وقامت هذه المنظمة بفعاليات مسرحية وسياسية للسخرية من التراتيل الكاثوليكية، مناشدة القديس بريكاريوس وسيدتنا مريم للعمال المؤقتين (دي ساريو، ٢٠٠٥، ص ٢٢).

ومن الامثلة الاخرى عن ترابط الحركات هي بنكارنافال (www.inventani.org/pinknival/documentPink/programma.html)

«وهي عبارة عن نشاط لمدة ثلاثة ايام في تورين، مكرس - من دون توقع وخارج الاجندا السياسية للحركة - لمواضيع تتعلق بالجسد والرغبة وبحرية التعبير وتجربة الحياة. وشاركت شبكة السامباباند للالحن المقاومة، والتي كانت ضيفة لتورينوسامباباند، في بنكارنافال. وكان هذا النشاط من القوة بحيث، بالرغم من صغره على مستوى الانشطة في المدينة، تم اقامة فعاليات غير مقرر في اماكن اخرى. فمثلاً قام نشاطون من ال جي بي تي في مدينة تورين بالانضمام الى السامباباند والى المناصرين في المركز الاجتماعي في كابريو» (٢٠٠٧، ص ٣٥).

الحاجة الى الاستمرار في الابتكارات

لاحظت ليزا دوغان وسيقاتي شاه ان معظم المنظمات التقدمية الناشطة في الوقت الراهن حول قضايا الجنسانية والعرق والطبقية محلية (وليست حتى وطنية)، لذا «فالتحدي الذي يواجهنا هو كيف يمكن بناء شبكات عبر الحدود وخارج اطار الدولة الوطنية. ومن الممكن للتنظيم المحلي الفعال ان يكون الاساس لتشكيل منظمات اوسع والتي باستطاعتها ان تشكل تحدياً امام المنظمات «الوطنية» التي تحدد اجندا «حقوق المثليين» لمعظم المنظمات الوطنية والكثير من المنظمات العالمية» (دوغان). ولكن التنظيم المحلي بحاجة الى ان يرتبط بما هو اوسع من اجل ان يصبح اكثر فعالية (شاه).

كما اقترح المشاركون ضرورة تأسيس منظمات جديدة لمعالجة قضايا تتعلق بالترباط. ونجاح هذه الحركات هو ما يدفع الحركات الاقدم نحو التعامل مع نماذج جديدة. وقد يكون البناء من الاساس نحو الاعلى بطرق تشكل تحدياً لحدود المنظمات الحالية لبنة اساسية لاحداث التغييرات الاجتماعية ولتغيير طريقة تعاملنا مع موضوع العدالة الاقتصادية والجنسية.

العدالة الاقتصادية والعدالة الجنسية كيف يمكنك المساهمة؟

٥٠ سنة تكفي: الشبكة الاميركية من اجل العدالة الاقتصادية العالمية

www.50years.org

تتألف ٥٠ سنة تكفي: الشبكة الاميركية من اجل العدالة الاقتصادية العالمية من ائتلاف يضم اكثر من ٢٠٠ منظمة اميركية - مثل منظمات عاملة على مستوى الشارع ومنظمات قائمة على الاعتقاد الديني، ومنظمات نسائية وشبابية وعمالية وتميوية وتضامنية، بالاضافة الى منظمات داعمة لسياسات مختلفة وللعدالتين الاقتصادية والجنسية. وتهدف هذه الشبكة الى تحقيق تغييرات جذرية في سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

مركز ابحاث القانون والجنس والجنسانية التابع لمجلس الابحاث الآداب والانسانيات

www.kent.ac.uk/clgs

ان مركز ابحاث القانون والجنس والجنسانية هو مركز ابحاث نقدي دولي، يضم مختلف الاختصاصات ويهدف الى تشجيع المنح الدراسية النظرية المتعلقة بالسياسات والقوانين، والمتعلقة بمسائل الجنس والجنسانية وعلاقتها بالقانون والحاكمية والمعيارية.

وكالة امريكا الجنوبية للمعلومات

<http://alainet.org>

ان وكالة امريكا الجنوبية للمعلومات هي منظمة اتصالات مهتمة بشؤون حقوق الانسان والجنس والمساواة ومشاركة الشعب في المشاريع التنموية وصناعة السياسات في امريكا الجنوبية.

رابطة حقوق المرأة في التنمية

www.awid.org

ان رابطة حقوق المرأة في التنمية هي منظمة تضم اعضاء من كافة دول العالم وتهدف الى ربط وتنقيف وتعبئة الناس بالمنظمات المهتمة بتحقيق المساواة في الجنس وبالتمتية المستدامة وبحقوق الانسان للنساء، عن طريق بناء الامكانيات الفردية والمؤسسية للعاملين على تعزيز موقع النساء وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

الحملة من اجل ميثاق حول الحقوق الجنسية والتكاثرية

www.convencion.org.uy

تأسست الحملة من اجل ميثاق حول الحقوق الجنسية والتكاثرية عام ١٩٩٩ وكانت ثمرة التحالفات بين منظمات وشبكات وحملة توعية نسوية في امريكا الجنوبية

ودول الكاريبي. واحدى اهداف الميثاق هو حماية والتعريف بالحقوق الجنسية والتكاثرية، واقامة نقاشات عامة حول هذه الامور، وكذلك توفير معلومات صحيحة حول المواضيع التي لا تزال محاطة بالاساطير والتحامل.

مركز العدالة العالمية

www.globaljusticecenter.org

ان مركز العدالة العالمية، في جواناخويوتا في المكسيك، شبكة ابحاث تعليمية دولية، مكرسة للمنظمات الاجتماعية التقدمية، ولتحليل النتائج العالمية للعدالة القائمة على الشركات، ولاستكشاف حلول عملية وعادلة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن السياسات الليبرالية الجديدة.

مركز علم الاقتصاد الشعبي

www.populareconomics.org

مركز علم الاقتصاد الشعبي عبارة من مجموعة غير هادفة للربح من الاقتصاديين السياسيين في امهرست في ماساتشوستس. وتدرس هذه المجموعة جذور اللامساواة والادالة الاقتصادية، بما في ذلك الانظمة التي تضطهد على اساس العرق والطبقة والجنس والوطن والاثنية. كما انها تضع ادوات اقتصادية مفيدة في ايدي الناس الذين يكافحون من اجل العدالتين الاقتصادية والاجتماعية.

مركز دراسة الجنسانيات

<http://sex.ncu.edu.tw/english/EnglishCenterIntroduction.htm>

ان مركز دراسة الجنسانيات في جامعة ناشينال سنترال في تايوان هو مجموعة بحثية ومعلوماتية تركز على موضوع الجنسانية وعلاقته بالجنس والاختلافات الاجتماعية، مثل الطبقة والعرق والعمر والاعاقة.

الائتلاف من اجل الحقوق الجنسية والجسدية في المجتمعات المسلمة

www.wwhr.org/csbr.php

يضم هذا الائتلاف اكثر من ٤٠ منظمة من مختلف الخلفيات المهتمة بقضايا الجنسانية (منظمات تعنى بحقوق المرأة والانسان والمثليين والسحاقيات ومغيري الجنس ومزدوجو الميول الجنسية، وكذلك منظمات بحثية وصحية) من الشرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوب اسيا وجنوب شرق اسيا. وهذه المنظمة تتبع الاسلوب الشامل وتعتقد ان الحقوق الجنسية مرتبطة بشكل وثيق بالاقتصاد والعدالة الاجتماعية والمساواة.

دون: بدائل تنموية مع النساء في عصر جديد

www.dawnnet.org

ان دون عبارة عن شبكة تضم باحثات وناشطات من دول الجنوب اللواتي يقمن بابحاث وتحليلات نسوية خاصة بالبيئة العالمية ويعملن من اجل العدالة الاقتصادية والعدالة الجندرية والديقراطية.

تفحص دول الجنوب المعلوم

www.focusweb.org

ان تفحص دول الجنوب المعلوم هي منظمة غير حكومية لها فروع في تايلندا والفليبين والهند. ويتركز نشاطها على القيام ببحوث تتعلق بالسياسات، وعلى العمل النشاطي وتنمية قابليات الناس العاديين من اجل توسيع نطاق التحليلات وتشجيع النقاشات فيما يخص السياسات الوطنية والعالمية المرتبطة بالعملة القائمة على الشركات والليبرالية الجديدة والعسكرة.

المنتدى الاجتماعي العالمي

www.forumsocialmundial.org.br

ان المنتدى الاجتماعي العالمي عبارة عن مكان التقاء الحركات الاجتماعية والشبكات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، والتي تعارض الليبرالية الجديدة وعالمياً تهيمن عليه الرأسمالية او اي شكل من اشكال الامبريالية. وترمي هذه المنظمات الى تنسيق للقيام بعمل فعال.

نشاط الجندر

www.gendraction.org

نشاط الجندر هي المنظمة الوحيدة التي تهتم بالترويج لمساواة الجندر وحقوق المرأة في استثمارات المؤسسة التمويلية الدولية (IFI)، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من اجل ضمان مشاركة متساوية للرجل والمرأة في استثمارات اي اف اي.

الائتلاف العالمي ضد الاتجار بالنساء

www.gaatw.net

ان الائتلاف العالمي ضد الاتجار بالنساء (GAATW) هو عبارة عن ائتلاف يضم اكثر من ٨٠ منظمة غير حكومية من كل انحاء العالم والتي تعمل للتعامل مع الواجه الاساسية لموضوع الاتجار بالبشر: سواء العمل القسري او الخدمات القسرية في اي من مجالات الاقتصاد - الاساسي وغير الاساسي - وكذلك في المؤسسات الخاصة والعامية. ان هذه المنظمات تدعم وتدافع عن حقوق وأمن جميع المهاجرين واسرهم في وجه سوق عمل يخضع للعملة واللانضباط بشكل متزايد.

مشروع الحصول على الصحة العالمية

www.healthgap.org

ان مشروع الحصول على الصحة العالمية هو مؤسسة اميركية مؤلفة من ناشطين

يدافعون عن حقوق الانسان وحقوق المصابين بمرض الايدز، ومن افراد مصابين بمرض او فايروس الايدز، وخبراء في الصحة العامة، ومناصري التجارة العادلة، واشخاص ضد سياسات الاهمال والجشع التي تنكر حق العلاج على الملايين والتي تؤدي الى تنامي فايروس مرض المناعة المكتسبة.

الرابطة العالمية لعلم اقتصاد نسوي

www.iaffe.org

ان الرابطة العالمية لعلم اقتصاد نسوي هي منظمة غير هادفة للربح ومؤسسة تعليمية تسعى الى تعزيز البحث النسوي حول القضايا الاقتصادية والى تثقيف الاقتصاديين وغيرهم بوجهات النظر النسوية.

المنتدى العالمي للعملة

www.ifg.org

ان المنتدى العالمي للعملة هو مؤسسة بحثية وتعليمية عاملة على نطاق دول الشمال والجنوب وتتألف من اعضاء بارزين من ناشطين واقتصاديين وباحثين واكاديميين الذين يقومون بتحليل ونقد التأثيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والبيئية للعملة الاقتصادية.

شبكة الجندر والتجارة العالمية

www.igtn.org

ان شبكة الجندر والتجارة العالمية هي شبكة من اختصاصيات نسويات يعملن في مجال المعلومات التقنية حول قضايا الجندر والتجارة. وتعمل هذه الشبكة كمحفز سياسي لتوسيع حيز وجهات النظر النسوية والعمل النسوي حول قضايا العملة والتجارة.

الاتحاد الدولي للعاملين في الجنس

www.iusw.org

ان الاتحاد الدولي للعاملين في الجنس يقوم بحملات لدعم حقوق الانسان والحقوق المدنية حقوق العمل للعاملين في مجال الجنس.

وظائف في العدالة

www.jwj.org

وظائف في العدالة هي شبكة من تحالفات محلية ومتعددة القضايا ناشطة على صعيد الشارع، وهي تتألف من اتحادات وكنائس وطلاب ومنظمات مجتمعية تهدف الى دعم حقوق العمال وهي جزء من حملة اوسع للنضال لاجل العادلتين الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد هذه الشبكة على حملات العدالة كنموذج للتنظيم، وتعمل على بناء تحالفات لتوسيع العدالة في اماكن العمل، بما في ذلك تأمين مساكن باسعار رخيصة ورعاية صحية شاملة ونطاق واسع من قضايا تتعلق بتنمية المجتمع.

تحالف عالمنا ليس للبيع

www.ourworldisnotforsale.org

يتكون تحالف عالمنا ليس للبيع من شبكة عالمية من المنظمات والناشطين والحركات الاجتماعية التي تعمل على تحدي اتفاقيات التجارة والاستثمارات التي تهدف الى زيادة ارباح الشركات العالمية القوية على حساب الناس والبيئة.

شركاء في الصحة

www.pih.org

شركاء في الصحة هي منظمة غير هادفة للربح تلتزم بالعمل مع مجموعات مهمة بالمجتمع حول مشاريع تهدف الى تحسين نتائج الصحة في المجتمعات الفقيرة والى التخفيف من الحواجز الاقتصادية والاجتماعية للصحة الجيدة.

الحيز الوردي

www.pinkspace.com.cn

وهو منظمة ناشطة في بيجنج وتهدف الى دعم الحركات المطالبة بالحقوق الجنسية في الصين والى بناء تحالفات مع الناشطين والمختصين والباحثين من المناطق الرئيسية في الصين وهونغ كونغ وتايوان. وتهتم هذه المنظمة بالنساء المضطهدات جنسياً، وتشمل هذه المجموعة «العاملات بالجنس، والمعاقات، والامهات العازبات، والمطلقات، والمسنيات، والمصابات بمرض المناعة المكتسبة، والشابات، والسحاقيات، ومزدوجات الميول الجنسية، ومغيرات الجنس، الخ». وتوفر المنظمة حيزاً - مثل الخطوط الساخنة والورش ومناسبات للالتقاء - لهؤلاء النسوة من اجل التحدث عن جنسائياتهم، وتوفر ايضاً دعم تقني لمساعدتهن في تلبية حاجاتهم وفي الحصول على حقوقهن الجنسية.

مشروع المتعة

www.thepleasureproject.org

ان مشروع المتعة مبادرة تعليمية لترويج برامج خاصة بالجنس الايجابي والجنس الأمن والوقاية من فايروس المناعة المكتسبة، وتعمل هذه المبادرة مع المنظمات غير الحكومية وقطاع الصحة العامة لتوفير التدريب والمشاورة والبحث والمنشورات لمدربي الصحة الجنسية والمعالجين الذي يرغبون في اتباع مقاربة الجنس الايجابي في عملهم.

متحررو الجنس من اجل العدالة الاقتصادية

<http://qej.tripod.com/qej2/index.htm>

ان متحررو الجنس من اجل العدالة الاقتصادية هي منظمة تقدمية غير هادفة للربح ملتزمة بالترويج للعدالة الاقتصادية في سياق التحرر الجنسي والجندي، وبتغيير الانظمة التي تساهم في خلق الفقر واللاعدالة الاقتصادية في المجتمع.

ارفض وقاوم!

www.refuseandresist.org

هي منظمة وطنية وغير منحازة ترمي الى بناء وتشجيع قوى المقاومة: التكلم في المدارس والمجتمعات ووسائل الاعلام، وتنظيم المنتديات والاجتماعات، والتظاهر في الشوارع، وخلق وتأييد اعمال ثقافية.

مشروع العاملين في الجنس في مركز العدالة المدنية

www.sexworkersproject.org

يوفر هذا المشروع في مركز العدالة المدنية الخدمات القانونية والتدريب القانوني، ويهتم بالتوثيق والسياسات المناصرة للعاملين في الجنس. وباستعمال الدعم القائم على التوثيق، وتحليل السياسات، والتدريب والتعليم، والتعاون مع مقدمي الخدمات المجتمعية، يسعى هذا المشروع الى تعزيز الحلول العملية والطويلة الامد للمشاكل التي يواجهها المهمشون والضعفاء.

برنامج التنمية والجنسانية

www.ids.ac.uk/go/research-teams/participation-team/projects-and-outputs/realising-sexual-rights

ان برنامج التنمية والجنسانية التابع لمعهد الدراسات التنموية هو مجموعة بحثية تدعم التساؤل والاتصالات الهادفة الى اعادة التفكير في العلاقة بين الجنسانية والحقوق والتنمية والى بناء صلات اقوى بين الناس في بيئات مختلفة من اجل الحصول على حقوقهم الجنسية.

المشروع سلفيا ريفيرا القانوني

www.srlp.org

ان مشروع سلفيا ريفيرا القانوني هو منظمة جماعية تعمل لضمان ان الناس جميعهم احرار في تقرير مصير هوياتهم وتعبيراتهم الجندرية بغض النظر عن الدخل او العرق، ومن دون التعرض للتعدي او التمييز او العنف. وتأسست هذه المنظمة من منظور الحاجة الى فهم ان تقرير المصير الجندري متداخل مع العدالة العرقية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير، ولذلك تسعى الى زيادة الصوت السياسي ومرئية الناس ذوي الدخل الواطئة من البشرة الملونة من مغيري الجنس النوع الاجتماعي ومخالطي الجنس البيولوجي ومن الذي لا يعيشون وفق دورهم الجندري، والى تحسين الخدمات الاجتماعية والقانونية والصحية لهؤلاء الناس.

متحدون من اجل اقتصاد عادل

www.faireconomy.org

ترمي متحدون من اجل اقتصاد عادل الى زياد الوعي بان الثروات والسلطة المتركة في ايدي مجموعة صغيرة تؤدي الى تقويض المجتمع وافساد الديمقراطية وتعميق التقسيم العرقي وتباعدا افراد المجتمع عن بعضهم البعض.

المصادر المطبوعة

- Alexander, M. Jacqui. *Pedagogies of Crossing: Meditations on Feminism, Sexual Politics, Memory, and the Sacred*. Durham, NC: Duke University Press, 2005.
- Armas, Henry. *Whose Sexualities Count: Poverty, Participation and Sexual Rights*. Working Papers Series 294. Brighton, UK: The Institute of Development Studies, 2007.
- Bakker, Isabella, ed. *The Strategic Silence: Gender and Economic Policy*. Atlantic Highlands, NJ: Zed Books, 1994.
- Bakker, Isabella and Stephen Gill, eds. *Power, Production and Social Reproduction: Human In/Security in the Global Political Economy*. New York: Palgrave, 2003.
- Barker, Nicola. "Sex and the Civil Partnership Act: The Future of (Non) Conjugalities?" *Feminist Legal Studies* 14.2 (2006) 241–59.
- Bedford, Kate. *Developing Partnerships: Gender, Sexuality, and the Reformed World Bank*. Minneapolis: University of Minnesota, 2009 (forthcoming).
- Beneria, Lourdes and Shelley Feldman, eds. *Unequal Burden: Economic Crises, Persistent Poverty, and Women's Work*. Boulder, CO: Westview Press, 1992.
- Benson, Todd. "Brazil to Copy AIDS Drug Made by Abbott." *New York Times* 25 June 2005. www.nytimes.com/2005/06/25/health/25drug.html
- Berlant, Lauren and Michael Warner. "Sex in Public." *Critical Inquiry* 24.2 (1998): 547–66.
- Bernstein, Elizabeth. "The Meaning of the Purchase: Desire, Demand and the Commerce of Sex." *Ethnography* 2.3 (2001): 389–420.
- Beyond Marriage. "Beyond Same-Sex Marriage." 26 July 2006. http://www.beyondmarriage.org/full_statement.html
- Brodie, Janine. "Shifting The Boundaries: Gender and the Politics of Restructuring." *The Strategic Silence*. Ed. Isabella Baaker. Atlantic Highlands, NJ: Zed Books, 1994. 46–60.
- Bowlus, Audra J. and Shannon Seitz. "Domestic Violence, Employment, and Divorce." *International Economic Review* 47.4 (2006): 1113–49.
- Campaign for a Convention on Sexual Rights and Reproductive Rights: Manifesto. 2nd ed. Translated Sharmila Bhushan. Lima, Perú, 2006.
- Cohen, Cathy. *The Boundaries of Blackness: AIDS and the Breakdown of Black Politics*. Chicago: University of Chicago Press, 1999.
- Conaghan, Joanne and Emily Grabham. "Sexuality and the Citizen Carer: The Good Gay and the Third Way." *Northern Ireland Legal Quarterly* 58 (2007): 325–341
- Cornwall, Andrea, Sonia Correa, and Susan Jolly, eds. *Development with a Body—Sexualities, Development and Human Rights*. London: Zed Books, 2008.
- Datta, Rekha. "From Development to Empowerment: The Self-Employed Women's Association in India." *International Journal of Politics, Culture and Society* 16.3 (2003): 351–68.
- DAWN, *Population and Reproductive Rights: Feminist Perspectives from the South*, Calabar, Cross River State, Nigeria: DAWN, 1994.
- De Sario, Beppe. 2007. "'Precari su Marte': An Experiment in Activism Against Precarity." *Feminist Review* 87 (2007): 21–39.
- Duggan, Lisa. *The Incredible Shrinking Public: Sexual Politics and the Decline of Democracy*. Boston: Beacon Press, 2002.
- Elson, Diane. "Gender-Aware Analysis and Development Economics." *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, 6th edition. Eds. K. P. Jameson and C.K Wilber. New York: McGraw Hill, 1996.
- Erikson, Loree. "Revealing Femmegimp: A Sex-Positive Reflection on Sites of Shame as Sites of Resistance for People with Disabilities." *Atlantis* 31.2 (2007): 42–52.
- Fantone, Laura. "Precarious Changes: Gender and Generational Politics in Contemporary Italy." *Feminist Review* 87 (2007): 5–20.
- Ferrie, J., et al. "The Health Effects of Anticipation of Major Organizational Change and Job Insecurity." *Social Science and Medicine* 46.2 (1998): 243–54.
- Finkelhor, David. "The International Epidemiology of Child Sexual Abuse." *Child Abuse and Neglect* 18.5 (1994): 409–17.
- Folbre, Nancy. *Who Pays for the Kids? Gender and the Structures of Constraint*. New York: Routledge, 1994.
- Foucault, Michel. "Governmentality." *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Eds. Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller. Chicago: University of Chicago Press, 1991. 87–104.
- Fudge, Judy and Rosemary Owens. "Precarious Work, Women, and the New Economy: The Challenge to Legal Norms." *Precarious Work, Women And the New Economy: The Challenge to Legal Norms*. Eds. Fudge and Owens. Oxford: Hart Publishing, 2006. 3–27.
- Gill, Lesley. *Precarious Dependencies: Gender, Class, and Domestic Service in Bolivia*. New York: Columbia University Press, 1994.

- Girard, Françoise. "The Global Implications of US Domestic and International Policies on Sexuality. International Working Group for Sexuality and Social Policy Working Papers, no. 1 (2004). www.mailman.hs.columbia.edu/cgsh/cgsh.html
- Glenn, Evelyn Nakano. "From Servitude to Service Work: Historical Continuities in the Racial Division of Paid Domestic Labor." *Signs* 18.1 (1992): 1–44.
- Goldman, Michael. *Imperial Nature: The World Bank and Struggles for Social Justice in the Age of Globalization*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.
- Hardisty, Jean. *Pushed to the Altar: The Right Wing Roots of Marriage Promotion*. Marriage Promotion series pt 1. Somerville, MA: Political Research Associates/Women of Color Resource Center, 2008.
- Hughes, Solomon. *The War on Terror, Inc. Corporate Profiteering From the Politics of Fear*. Verso: London, 2007.
- Ilkcaracan, Ipek and Gulsah Seral. "Sexual Pleasure as a Woman's Human Right: Experiences from a Grassroots Training Program in Turkey." *Women and Sexuality in Muslim Societies. Istanbul, Turkey: Women for Women's Human Rights*. Eds. Ilkcaracan, Pinar. Istanbul, Turkey: Women for Women's Human Rights, 2000. 187–96.
- Jakobsen, Janet and Ann Pellegrini. *Love the Sin: Sexual Regulation and the Limits of Religious Tolerance*. New York: New York University Press, 2003.
- Jansen, M., L. Snoeckx, and D. Mortelmans. "Repartnering and (re-)employment: strategies to cope with the economic consequences of partnership dissolution." Paper delivered at the British Household Panel Survey Conference, 5–7 July 2007, University of Essex, Colchester UK.
- Kempadoo, Kamala. *Sexing the Caribbean: Gender, Race and Sexual Labor*. New York: Routledge, 2004.
- Klein, Naomi. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. New York: Metropolitan Books, 2007.
- León, Irene and Phumi Mtetwa. *Globalization: GLBT alternatives*. Quito, Ecuador: GLBT South-South Dialogue, 2003.
- León, Irene, ed. *Mujeres en Resistencia: experiencias, visiones y propuestas*. Quito, Ecuador: ALAI, FEDAEPS-Ecuador, Marcha Munda de las Mujeres, Red latinoamericana Mujeres Transformando la Economía, Articulación de Mujeres CLOC/Via Campesina, Dialogo Sur/ Sur LGBT, 2005.
- Lind, Amy. *Gendered Paradoxes: Women's Movements, State Restructuring, and Global Development in Ecuador*. University Park: Pennsylvania State University Press, 2005.
- Martin, Nicole. "Women Worse Off After Divorce." *Daily Telegraph* 7 July 2007.
- Mink, Gwendolyn. *Welfare's End*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.
- Moser, Caroline. *Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training*. New York: Routledge, 1993.
- Oswin, Natalie. "Producing Homonormativity in Neoliberal South Africa: Recognition, Redistribution, and the Equality Project." *Signs* 32.3 (2007): 649–69.
- Perkins-Gilman, Charlotte. *Women and Economics*. New York: Source Book Press, 1970 [1898].
- Peterson, V. Spike. *A Critical Rewriting of Global Political Economy: Integrating Reproductive, Productive and Virtual Economies*. New York: Routledge, 2003.
- Precarias a la deriva. "Adrift Through the Circuits of Feminized Precarious Work." *Feminist Review* 77 (2004): 157–61.
- Prúgl, Elisabeth. "Toward a Feminist Political Economics." *International Feminist Journal of Politics* 4.1 (2002): 31–7.
- Puar, Jasbir. "Circuits of Queer Mobility: Tourism, Travel, and Globalization." *GLQ* 8.1–2 (2002): 101–37.
- Richardson, Diane. "Desiring Sameness? The Rise of a Neoliberal Politics of Normalisation." *Antipode* 32.2 (2005): 515–35.
- Rittich, Kerry. *Recharacterizing Restructuring: Law, Distribution and Gender in Market Reform*. New York: Kluwer Law International, 2002.
- Rose, Nikolas. *Powers of Freedom: Reframing Political Thought*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Roseneil, Sasha. "Why We Should Care About Friends: An Argument for Queering the Care Imaginary in Social Policy." *Social Policy and Society* 3.4 (2004): 409–19.
- Rubin, Gayle. "Thinking Sex: Notes for a Radical Theory of the Politics of Sexuality." *The Lesbian and Gay Studies Reader*. Eds. Henry Abelove, Michèle Aina Barale, and David M. Halperin. New York: Routledge, 1993 [1984]. 3–44.
- Sen, Amartya. *Development as Freedom*. New York: Anchor Books, 1999.
- Sen, Gita, and Caren Grown. *Development, Crises, and Alternative Visions: Third World Women's Perspectives*. New York: Monthly Review Press, 1987.
- Siegrist, J. "Adverse Health Effects of High-Effort/Low-Reward Conditions." *Journal of Occupational Health and Psychology* 1.1 (1996): 27–41.
- Sparr, Pamela, ed. *Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment*. London: Zed Books, 1994.
- United Nations. *Human Security Now: Protecting and Empowering People, the Final Report of the Un Commission on Human Security*. New York: United Nations, 2003.
- van Dijk, Pitou. "The World Bank and the Transformation of Latin American Society." *Politics of Expertise in Latin America*. Eds. Miguel Centeno and Patricio Silva. New York: St. Martin's Press, 1998. 96–125.

- Vosko, Leah. "Gender, Precarious Work, and the International Labor Code: The Ghost in the ILO Closet." *Precarious Work, Women, and the New Economy: The Challenge to Legal Norms*. Eds. Fudge and Owens. Oxford: Hart Publishing, 2006. 53–76.
- Waring, Marilyn. *If Women Counted: A New Feminist Economics*. San Francisco: Harper and Row, 1998.
- Watson, Beccah Golubock. "Beyond Marriage: Love and the Law." *The Nation* 29 January 2007. www.thenation.com/doc/20070212/watson
- Williamson, John H. "What Washington Means by Policy Reform." *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?* Ed. John Williamson. Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1990.
- _____. "Appendix. Our Agenda and the Washington Consensus." *After the Washington Consensus: Restarting Growth and Reform in Latin America*. Eds. Pedro-Pablo Kuczynski and John Williamson. Washington D.C.: Institute for International Economics, 2003. 323–31.
- Wilson, Ara. *The Intimate Economies of Bangkok: Tomboys, Tycoons, and Avon Ladies in the Global City*. Berkeley: University of California Press, 2004.
- Wollstonecraft, Mary. *A Vindication of the Rights of Woman*. Edited with an introduction by Miriam Brody. London: Penguin Books, 1992 [1792].
- World Association for Sexual Health. *Sexual Health for the Millennium. A Declaration and Technical Document*. Minneapolis, MN: World Association for Sexual Health, 2008.
- Young, Claire, and Susan Boyd. "Losing the Feminist Voice? Debates on The Legal Recognition of Same Sex Partnerships in Canada." *Feminist Legal Studies* 14.2 (2006): 213–40.
- AVERT. "President Bush's Emergency Plan for AIDS Relief." January 23, 2008. www.avert.org/pepfar.htm
- _____. "Worldwide HIV & AIDS Statistics Commentary." November 26, 2007. www.avert.org/worldstatinfo.htm
- _____. "Funding for the HIV and AIDS Epidemic." June 26, 2007. www.avert.org/aidsmoney.htm
- Health GAP (Global Access Project). "Between the Lines: GAO Report on PEPFAR Prevention Programs." April 5, 2006. www.healthgap.org/camp/pepfar_docs/HGAPPepfar0406.pdf
- The Henry J. Kaiser Family Foundation. "HIV/AIDS Policy Fact Sheet: Women and HIV/AIDS in the United States." July 2007. www.kff.org/hivaids/upload/6092-04.pdf
- Intimate Labors: An Interdisciplinary Conference on Domestic, Care and Sex Work. University of California, Santa Barbara. October 4–6, 2007. Organized by Eileen Boris and Rhacel Parreñas. www.ihc.ucsb.edu/intimatelabors
- Khaitan, Tarunabh. "Violence Against Lesbians in India." *Alternative Law Forum*. 12 December 2004. www.altlawforum.org/Resources/lexlib/document.2004-12-21.9555696555/view?searchterm=lesbian
- Out of Control Lesbian Committee to Support Women Political Prisoners www.prisonactivist.org/oooc
- RAND. "HIV Cost and Services Utilization Study." 1999. www.rand.org/health/projects/hcsus
- Reuters. "Abbott to Cut AIDS Drug Price Amid Patent Row." 10 April 2007. www.reuters.com/article/governmentFilingsNews/idUSN1031946020070410
- SIECUS. "Policy Update." July 2005. www.siecus.org/policy/PUupdates/pdate0192.html
- United Nations Department of Economics and Social Affairs. "Population, Development and HIV/AIDS with Particular Emphasis on Poverty: The Concise Report." 2005. www.un.org/esa/population/publications/concise2005/PopdevHIVAIDS.pdf
- United Nations Development Fund for Women (UNIFEM). "Facts and Figures: Sexual Violence in Non-Conflict Situations." October 2004. www.unifem.org.in/PDF/Statistics%20VAW1-%20Oct'04.doc
- United Nations Development Programme. "The Human Development Concept." 2005. <http://hdr.undp.org/en/humandev>
- US Centers for Disease Control and Prevention. "HIV and AIDS—United States, 1981–2000." *MMWR Weekly* 1 June 2001. www.cdc.gov/MMWR/preview.mmwrhtml/mm5021a2.htm#tab1
- World Bank. "World Development Indicators." 2006. www.worldbank.org/date
- World Health Organization. "Towards Universal Access: Scaling Up Priority HIV/AIDS Interventions in the Health Sector." April 2007. www.who.int/hiv/mediacentre/universal_access_progress_report_en.pdf